2013

إستكشف أبوظبي

من خلال الإحصاءات

مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE

إستكشف أبوظبي من خلال الإحصاءات

2013

مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE

مركز الإحصاء – أبوظبي هو المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية في إمارة أبوظبي، وقد تم إنشاؤه في الثامن والعشرين من شهر أبريل عام 2008 وفقاً للقانون رقم (7) سنة2008 ، الذي صدر بمرسوم من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله. وبموجب هذا القانون، فإن المركز مسئول عن تطوير وتنظيم العمل الإحصائي في إمارة أبوظبي وإنتاج وتحليل ونشر جميع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالإمارة، كما يقوم بتنسيق عملية التكامل والتناغم للإحصاءات المنتجة بواسطة الدوائر والجهات المحلية الأخرى، وينسق أعماله مع هذه الجهات فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف الإحصائية.

وباعتباره الجهة الرسمية الرئيسية المعنية بجمع البيانات الإحصائية في إمارة أبوظبي، يتولى المركز مهام إعداد خطط برامج العمل الإحصائي لخدمة برامج التنمية، وإجراء المسوح الإحصائية المحلية بما لا يتعارض مع مقتضيات مصلحة العمل الإحصائي على مستوى الدولة، هذا بالإضافة إلى جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية ونتائج المسوح المتعلقة بالمجالات السكانية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والبيئية والزراعية والثقافية، وغيرها

www.scad.ae
info@scad.ae
P.O. Box: 6036, Abu Dhabi, U.A.E.
adstatistics

المحتويات

الفصل الأول	14	معلومات عامة
الفصل الثاني	26	السكان والديموغرافيا
الفصل الثالث	34	القوى العاملة
الفصل الرابع	40	الإحصاءات الاجتماعية
الفصل الخامس	56	الاقتصاد
الفصل السادس	86	الصناعة والأعمال
الفصل السابع	112	الزراعة والبيئة

خريطة أبوظبي الديموغرافية

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة «حفظه الله»

الفريق أول سمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

تقديم

يسرّ مركز الإحصاء – أبوظبي أن يقدّم إنجازاً جديداً من إنجازاته المتواصلة: «استكشف أبوظبي من خلال الإحصاء 2013»، الذي يتضمّن بيانات ومعلومات عامة تغطي معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية والثقافية لإمارة أبوظبي بشكل مبسّط ومختصر يحقق سهولة استعراض الملامح العامة للإمارة من خلال إحصاءات ومؤشرات دقيقة.

وبما أن هذا الإصدار يهدف إلى تعريف القارئ بإمارة أبوظبي، فإنه بذلك يعكس العديد من الجهود المتواصلة لترسيخ مفاهيم التنمية الشاملة والمتوازنة في الإمارة والحفاظ على بيئة أكثر استدامة، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي –حفظه الله– فضلاً عن المتابعة الحثيثة والتوجيهات السديدة من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلّحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

ويتطلّع مركز الإحصاء – أبوظبي من خلال هذا الإصدار إلى تزويد القرّاء، بمعلومات عامة حول الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إمارة أبوظبي بشكل مبسّط، بعيداً عن المصطلحات والمفاهيم الفنية المعقّدة. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات والبيانات التفصيلية حول الإمارة من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للمركز وتصفّح الإصدارات المتخصّصة المنشورة على هذا الموقع، كما يمكن التواصل مع المركز أيضاً للحصول على مزيد من البيانات الإحصائية.

ويسرّني بهذه المناسبة أن أشيد بتعاون شركائنا الاستراتيجيين كافة من الدوائر والهيئات الحكومية المحلية التي زوّدت المركز بالبيانات الإحصائية التي تضمّنها هذا الإصدار المهم، الذي نأمل أن يمثّل مرجعاً رسمياً موثوقاً به للتعريف بإمارة أبوظبي من خلال بيانات وإحصاءات رسمية دقيقة.

والله الموفق ،،

بطي أحمد محمد بن بطي القبيسي
المدير العام

ديسمبر 2013

الفصل 1

1/1 إمارة أبوظبي

تتكوّن دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة. اتّحدت هذه الإمارات في 2 ديسمبر 1971، واتخذت من مدينة أبوظبي عاصمة لها. وتعدّ إمارة أبوظبي كبرى هذه الإمارات، حيث تشكّل نحو 87% من مساحة الدولة، كما يشكّل سكانها نحو 34% من إجمالي سكان الدولة .

تسهم إمارة أبوظبي بأكثر من 60% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كما تنتج إمارة أبوظبي أكثر من 90% من إجمالي النفط في الدولة، بينما تحتل الإمارة المرتبة السادسة عالمياً من حيث حجم الاحتياط النفطي المؤكّد، الذي يشكّل نحو 10% من موارد العالم النفطية، كما يشكّل إنتاجها أكثر من 8% من إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، في حين تحتل الإمارة المرتبة السابعة عالمياً من حيث احتياط الغاز الطبيعي، وتمتلك نحو 5% من موارد العالم من الغاز الطبيعي. وتحتل أبوظبي الترتيب الأول عالمياً من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما تضمّ أبوظبي خصوصاً ودولة الإمارات عموماً أعلى نسبة أثرياء في العالم، وبنسبة تصل إلى 8.8% من إجمالي عدد السكان المواطنين.

وتركّز رؤية أبوظبي المستقبلية على التحوّل إلى وجهة سياحية ديناميكية من خلال تطوير مشروعات متميزة تتسق مع المناظر الطبيعية المتنوّعة التي تمتد جنوباً إلى واحة ليوا الشهيرة التي تضمّ مجموعة من أكبر الكثبان الرملية في المنطقة، وشرقاً إلى مدينة «العين» الخضراء التي توصف بأنها «مدينة الواحات»، حيث تعد البيئة الطبيعية من أهم موارد أبوظبي.

2/1 لمحة تاريخية

تتميّز إمارة أبوظبي بامتلاك إرث عريق، فمن تاريخ ضارب في القدم وتنوع في البيئات الطبيعية والحياة البرية الحيوانية والنباتية، إلى تراث بشري حيوي من الأدب والشعر والصناعات اليدوية. وكانت قديماً جزءاً استراتيجياً مهمّاً، غنياً بالموارد، ذا حضارة متعدّدة العناصر، وقد أثبتت الحفريات الأثرية أنها شهدت حضارة مزدهرة، تعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد مع حضارات أخرى عريقة. وتاريخياً فإن أول ظهور للإنسان في إمارة أبوظبي يعود إلى سنة 5500 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من 7500 عام من الآن، حيث أثبتت الاكتشافات الأثرية أن أول سكان الإمارة وفدوا إليها منذ العصر الحجري الأول، وأن بها مدافن جماعية تعود إلى 3000 – 2500 ق.م على سفوح جبل حفيت بمدينة العين، وأنها شهدت استخدام الحديد وبدء الكتابة باستعمال الأبجدية العربية، كما شهدت علاقات وثيقة مع الإمبراطوريتين الآشورية والفارسية.

أما تاريخ إمارة أبوظبي الحديث فيبدأ منذ أوائل القرن السابع عشر، باستيطان قبيلة بني ياس منطقة الظفرة. وقد سيطروا على المناطق الممتدة من سبخة مطي شمالاً إلى الربع الخالي جنوباً. وفي عام 1761 تم اكتشاف الماء في جزيرة أبوظبي، وأقام بعض أفراد بني ياس بها لصيد الأسماك والغوص، وازدهرت (مليح) لتصبح أول مستوطنة ساحلية لبني ياس. وفي تلك الحقب من التاريخ كانت الحياة في إمارة أبوظبي تعدّ ضرباً من ملاحم البطولة والشجاعة والصبر في مواجهة الصحراء وقسوتها وندرة مياهها. وقد عاش سكان أبوظبي القدامى في واحتي العين وليوا، والظفرة، وعملوا في رعي الإبل وجني ثمار التمور وصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ، وكانوا يرتحلون حيث يوجد الماء والكلأ.

بدأ التنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وتم اكتشاف النفط في أبوظبي لأول مرة عام 1958 وتمّ تصدير أول شحنة منه عام 1962 وذلك من حقل أم شيف، وكانت أبوظبي أولى الإمارات التي تصدّر النفط، حيث كان نقلة نوعية تبعتها تطوّرات تنموية كبرى في شتى المجالات. وأحسَنَ الشيخ زايد –يرحمه اللّه– توظيف مداخيل النفط، لزيادة رفاه شعبه في التعليم وتطوير البنية التحتية، وشهدت أعوام حكمه تطوراً غير مسبوق، تطوّرت خلالها أبوظبي لتصبح موطنا لواحدا من أهم المراكز الاقتصادية الواعدة وفائقة التقدّم في العالم.

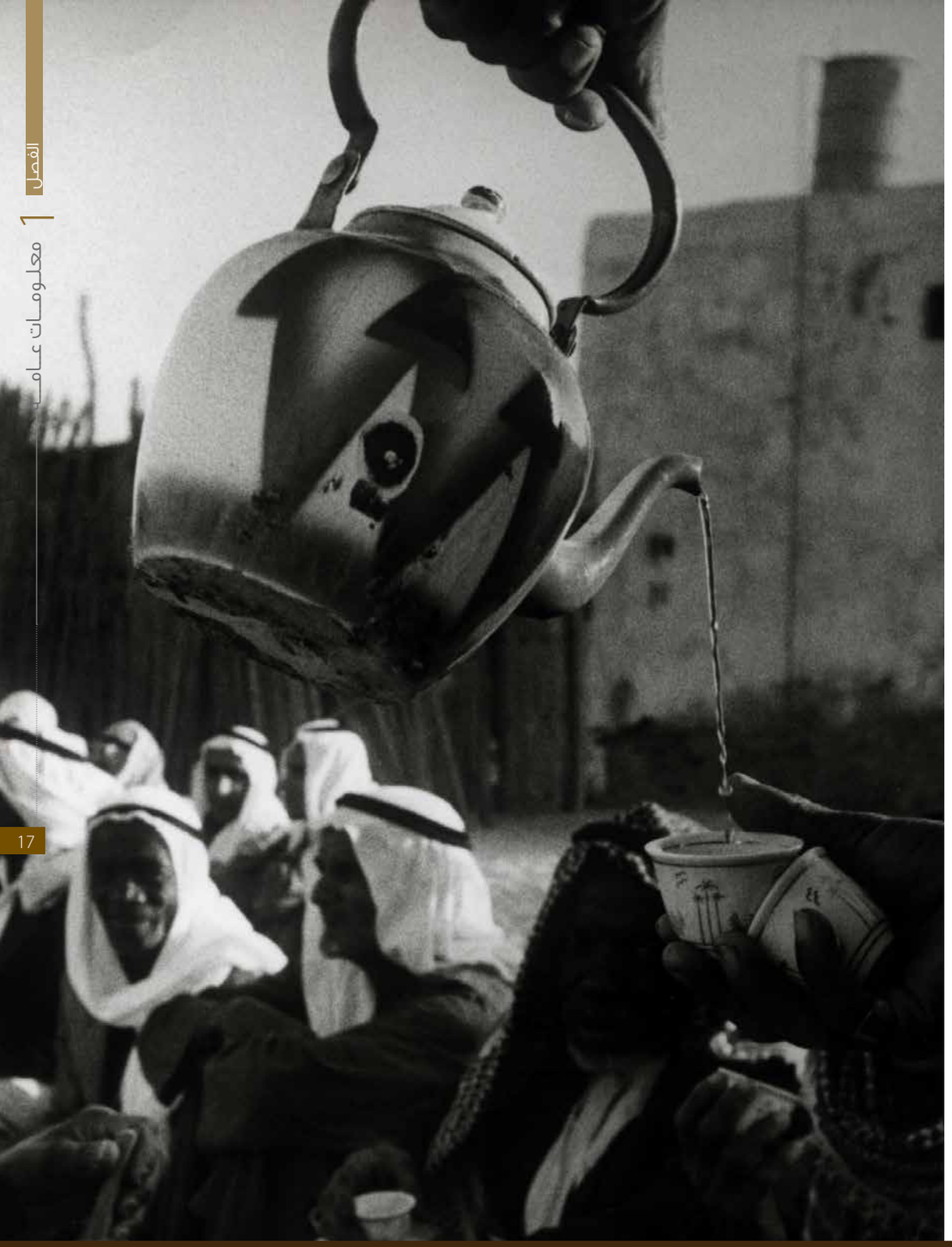

3/1 التوقيت المحلي

يسبق توقيت دولة الإمارات التوقيت العالمي الموحّد بأربع ساعات، ولا يوجد فيها توقيت صيفي، وبالتالي عندما تكون الساعة 12:00 ظهراً في أبوظبي، فإنها تكون 3:00 صباحاً في نيويورك و8:00 صباحاً في لندن، و10:00 صباحاً في جوهانسبرغ، و1:30 مساءً في نيودلهي، و6:00 مساءً في سيدني (وذلك دون مراعاة فرق التوقيت الصيفي في هذه البلدان).

4/1 اللغة

تعدّ اللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتتمتّع اللغة الإنجليزية بانتشار واسع النطاق في أبوظبي، لذا تتوافر معظم اللوحات الإرشادية على الطرقات ولافتات المتاجر وقوائم المطاعم باللغتين. ويزداد تداول اللغة العربية المكتوبة والشفهية في الشوارع ولافتات المتاجر كلما ابتعدت خارج المدينة.

5/1 الدّين

يعدّ الإسلام الدّين الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتُمارس شعائره على نطاق واسع. ويعدّ يوم الجمعة أحد الأيام ذات الخصوصية الدينية في الإسلام الذي يقوم على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. كما يجب على المسلم الصلاة خمس مرات يومياً تتفاوت أوقاتها تبعاً لموقع الشمس. ويؤذن للصلاة في توقيت موحّد عبر مكبّرات الصوت من مآذن المساجد. وتكفل دولة الإمارات أيضاً الحرية في ممارسة الأديان الأخرى، ويضمن الدستور الإماراتي الحريات الدينية بما ينسجم مع تقاليد المجتمع الإماراتي. وتبدي أبوظبي تسامحاً واحتراماً كبيرين إزاء الأديان الأخرى، حيث تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية في أرجاء إمارة أبوظبي التي يعيش فيها العديد من أتباع الديانات الأخرى.

وتأخذ الحياة اليومية في مجتمع أبوظبي طابعاً إسلامياً. والمجتمع الإماراتي مجتمع مترابط يتمسّك بالقيم الأسرية والدينية والاجتماعية والأخلاقية التي تلعب دوراً محورياً في الحياة اليومية. والتزاماً بتعاليم الإسلام، الديانة الرسمية للدولة، يهتمّ أفراد المجتمع الإماراتي بمختلف شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الأشد احتياجاً كذوي الاحتياجات الخاصة.

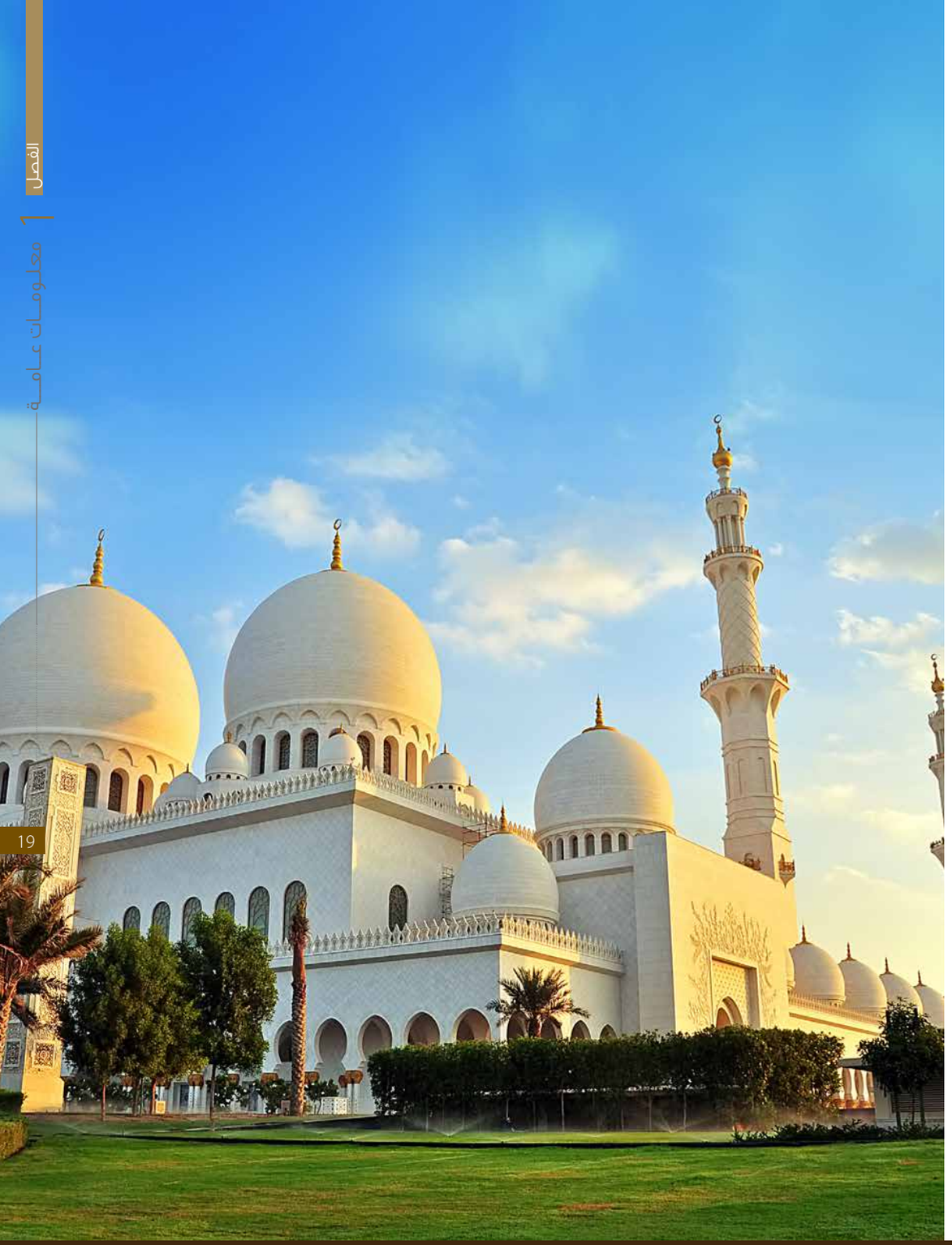

6/1 العملة

الدرهم الإماراتي هو العملة الرسمية المستخدمة في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتعرف بالاختصارات التالية: (**DH**، **Dhs**، **AED**). وتعرف أقل وحدة من الدرهم بالفلس حيث يساوي الدرهم الواحد 100 فلس. الدرهم الإماراتي مرتبط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت تقريباً، حيث يساوي دولار أمريكي واحد 3.671 درهم إماراتي.

7/1 العطلات الرسمية

- يوما الجمعة والسبت من كل أسبوع.
- يوم الاتحاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة (2 ديسمبر).
- عيد الأضحى وعيد الفطر (التاريخ يختلف من عام إلى آخر).
- رأس السنة الهجرية (التاريخ يختلف من عام إلى آخر).
- ذكرى الإسراء والمعراج.

8/1 الموقع والمساحة

تقع إمارة أبوظبي في أقصى غرب دولة الإمارات العربية المتحدة وجنوب غربها، على الخليج العربي بين خطي عرض 22°40 و25 درجة شمالاً، وخطي طول 51 و55 درجة شرقاً، ولها حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. وتبلغ مساحتها الكليّة 67,340 كيلومتراً مربعاً، تمثل نحو 86.7% من المساحة الكليّة للدولة، حيث تبلغ الكثافة السكانية لإمارة أبوظبي 29.2 فرداً/كيلومتر مربع في عام 2010 ما يشير إلى أن الإمارة لا تزال ضمن المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة.

وتتضمّن المياه الساحلية لإمارة أبوظبي نحو 200 جزيرة، بما فيها جزيرة داس التي تقع على بعد 170 كيلومتراً شمال غرب مدينة أبوظبي، وجزيرة مبرز، وجزيرة صير بني ياس التي تقع على بعد 180 كيلومتراً غرب العاصمة، ويمتد الشريط الساحلي للإمارة إلى أكثر من 700 كيلومتر.

9/1 المناخ

تقع إمارة أبوظبي في المنطقة المدارية الجافة ويقطع مدار السرطان الجزء الجنوبي منها، ما يجعل مناخها يتصف بطبيعة صحراوية ذات درجات حرارة مرتفعة نسبيا على مدار السنة وفي فترات الصيف بشكل خاص. ويتّصف شتاؤها بالدفء بشكل عام وهبوط في متوسط درجات الحرارة إلى مستويات دنيا من حين إلى آخر حيث تتراوح درجة الحرارة الصغرى من 21 إلى 27 درجة صيفا ومن 9 إلى 15 درجة شتاء. كما يلاحظ الفرق في درجات الحرارة بين المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات، التي تشكّل في مجموعها تضاريس الإمارة. وتتميّز السماء بأنها زرقاء ومشمسة طوال العام، ومعدّلات هطول الأمطار قليلة نسبياً، حيث يبلغ متوسط كمية الامطار الهاطلة السنوية نحو 100 مليميتر بشكل عام وتهطل الامطار بصورة فجائية على بعض المناطق الداخلية صيفا.

10/1 اكتشف العاصمة

تتكوّن إمارة أبوظبي من ثلاث مناطق رئيسة: المنطقة الأولى هي منطقة أبوظبي التي يقع معظمها على ساحل الخليج العربي وتقع ضمنها مدينة أبوظبي. والمنطقة الثانية هي المنطقة الشرقية التي تقع ضمنها مدينة العين. والمنطقة الثالثة هي المنطقة الغربية التي تتشكّل من 52 مدينة وقرية أهمّها بدع زايد أو مدينة زايد وتمتاز بمساحتها الواسعة التي تحتوي معظم حقول النفط والغاز ومصافيها في الإمارة.

وتعدّ مدينة أبوظبي العاصمة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفيها رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس الوزراء والسفارات المعتمدة لدى دولة الإمارات، كما تعدّ أبوظبي عصب النشاط الحكومي ومركزاً لعالم الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تأسّست عام 1761م بوصفها ميناءً لتجارة اللؤلؤ. وتحتل مدينة أبوظبي مكانة مهمة جداً في الدولة بوجه خاص وفي المنطقة بشكل عام، وقد تحوّلت هذه المدينة وتطوّرت تركيبتها السكّانية مع الوقت، وهي اليوم مدينة عصرية عالمية، ويعدّ التصميم المعماري لمباني مدينة أبوظبي الحديثة الأفضل على صعيد الشرق الأوسط، كما تتميّز المدينة بنظافة شوارعها واتساعها، وهدوئها، وكثرة حدائقها وحداثة أبنيتها، وكورنيشها الساحر، وأسواقها الزاخرة، وشطآنها الجميلة.

يقع الجزء الأهم من مدينة أبوظبي على جزيرة أبوظبي، وترتبط باليابسة عن طريق ثلاثة جسور، وبرغم قصر هذه الجسور، فإن وجودهما يحافظ على استمرار أبوظبي كجزيرة منفصلة، تحدّها مياه البحر من الجهات كافة، ولذلك فقد كثرت فيها الشواطئ والمتنزهات المطلّة على البحر. وتتوافر مرافق وتسهيلات الحياة الحديثة كافة بالمدينة ذات الواجهة البحرية والطبيعة الخلابة المشمسة التي تمتد فيها المساحات الخضراء الشاسعة مع الحدائق المتعدّدة والشوارع العريضة المزّينة بالأشجار على الجانبين.

11/1 اكتشف العين

كانت العين قديماً واحة حيوية على طريق القوافل الممتدة من الإمارات العربية المتّحدة إلى سلطنة عُمان. ويمكن اكتشاف تاريخ «مدينة الواحات»، وهي المركز التراثي لإمارة أبوظبي وواحدة من أقدم التجمّعات البشرية في المنطقة. وفي العين عدد من القلاع التاريخية ومتحف العين الوطني، كما يوجد في قلعة الهيلي مقابر تعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة. وفي العين العديد من معالم الجذب السياحية الأخرى، منها واحة العين ومنتجع ومنتزه العين للحياة البرية وسوق الإبل وهو أحد أقدم الأسواق القليلة المتبقّية، ومغامرات الوادي وهو عبارة عن منحدرات من صنع الإنسان مخصّصة لرياضات ركوب الطوف، عند سفح جبل حفيت، بالإضافة إلى حلبة العين لسباقات الكارتينج الأكثر تطوّراً في العالم لمن تستهويهم السرعة. وللعائلات حصّتها من المرح، حيث بإمكانها أن تقصد مدينة ألعاب الهيلي وهي من أقدم مدن الملاهي في منطقة الخليج العربي.

12/1 اكتشف الغربية

المنطقة الغربية، حيث يلتقي البحر بالصحراء، منطقة تشكّل أكثر من ثلثي إمارة أبوظبي، بحيث يمتدّ شريطها الساحلي على مسافة مئات الكيلومترات، ويتألّف من شواطئ وجزر خلّابة ومناظر طبيعيّة رائعة يلوح في حناياها تاريخ المنطقة العريق من خلال مجموعة متفرّقة من الحصون الأثرية. وتعدّ واحة ليوا التاريخية المدخل إلى الربع الخالي، أكبر منبسط صحراوي رملي متواصل في العالم، وتتّخذ المساحات الرملية فيها أشكالاً خلّابة، كما أنّها تضمّ أضخم الكثبان في هذا الجزء من الصحراء.

وللتعرّف عن كثب إلى تراث الغربية الأصيل، يمكن زيارة واحد من المهرجانات والفعاليات المتعددة التي تُنظّم فيها على مدار العام، كمهرجان «تل مرعب» في شهر يناير، وهو المهرجان الأهمّ في مجال اجتياز الكثبان الرملية لمحبّي القيادة الصحراوية، و«مهرجان الظفرة لمزاينة الإبل»، وهو مسابقة الجمال الوحيدة في العالم المخصّصة للإبل، ومهرجان الغربيّة للرياضات المائية في إبريل، وهو فعالية تمتدّ على مدى عشرة أيّام وتجذب محبّي الإثارة والمغامرة من حول العالم للتنافس في سباقات قوارب التنّين والتزلّج الشراعي على الماء وسباقات المراكب الشراعية والسباحة، و«مهرجان ليوا للرطب» في شهر يوليو، الذي يُحتفى خلاله بهذه الثمار الصحراوية النفيسة.

2 الفصل

1/2 الحجم والتوزيع الجغرافي

بلغت تقديرات السكان في إمارة أبوظبي 2,334,563 نسمة في منتصف عام 2012، منهم 1,662,051 ذكوراً، و672,512 إناثاً. بينما بلغ عدد المواطنين 476,722 نسمة، أي ما يعادل 20.4% من إجمالي سكان أبوظبي. ويعيش نحو 253,740 نسمة من المواطنين (53.2%) في منطقة أبوظبي، ونحو 194,158 نسمة (40.7%) في منطقة العين، في حين يبلغ عدد مواطني المنطقة الغربية 28,824 نسمة (6.0%). وبالنسبة إلى غير المواطنين بلغ عددهم 1,857,841 نسمة، حيث يشكّلون نحو 79.6% من إجمالي عدد سكان الإمارة. ويعيش 1,164,462 نسمة من غير المواطنين (62.7%) في منطقة أبوظبي.

وخلال الفترة من 1960 إلى 2010 بلغ متوسط معدّل النمو السكاني في إمارة أبوظبي نحو 9.8%، حيث يعدّ هذا المعدّل من بين أعلى معدّلات النمو السكاني في العالم. وخلال تلك الفترة (1960 – 2010) تضاعف إجمالي عدد السكان 99 مرة وتضاعف عدد المواطنين 39 مرة وغير المواطنين 173 مرة. ويرجع سبب ارتفاع نمو السكان للمواطنين في إمارة أبوظبي إلى ارتفاع معدّلات الخصوبة والتجنيس، بينما تشكّل تيارات الهجرة الخارجية العامل الرئيس في زيادة إجمالي عدد السكان.

الشكل 1/2: تطور عدد السكان في إمارة أبوظبي حسب الجنسية

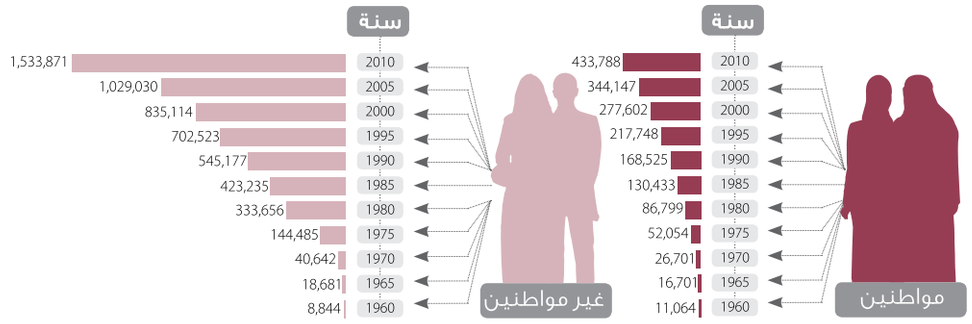

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

وتشير البيانات السكانية والديموغرافية إلى أن سكان إمارة أبوظبي قد شهدوا نقلات كميّة ونوعيّة كبيرة جداً خلال العقود الخمسة الماضية، وأن اكتشاف النفط وبروز الصناعات والخدمات ذات العلاقة قد سرّع من عملية التطور والتحول الديموغرافي والتوزيع الجغرافي للسكان في الإمارة. ومن خلال قراءة سريعة لتطورات عدد السكان خلال العقود الخمسة الماضية يلاحظ أن هناك تغيّرات كبيرة في توزيع السكان حسب الريف والحضر، حيث تقلّصت نسبة سكان الحضر من 78% عام 1968 إلى 65.5% عام 2010، وهذا مردّه إلى تطوّر البنية التحتية والخدمات ووسائل النقل وقيام بعض المشروعات الكبرى في المناطق الريفية التي أصبحت جاذبة لشريحة كبيرة من المواطنين، كما استقطبت المناطق الريفية المتاخمة للمراكز الحضرية الكبرى تيارات كبيرة من الهجرة الخارجية في ظل انخفاض تكاليف الحياة والإيجارات في تلك المناطق.

ومن خلال نظرة تاريخية سريعة، يمكن ملاحظة تغيّرات مهمّة في التركيب النوعي في إمارة أبوظبي. ففي عام 2012 بلغت نسبة الذكور من إجمالي السكان نحو 71.2%، مقابل 28.8% نسبة الإناث، وبذلك فإن نسبة الذكور إلى الإناث تعادل 2.47:1. ويرتبط هذا التوزيع بطبيعة الهجرة الوافدة الذكورية الانتقائية، بينما لم تتضح دلالات على تأثر البناء الوطني اجتماعياً بهذا الاختلال، إذ ما زال المجتمع المحلي مجتمعاً متوازناً من ناحية التوزيع النوعي، حيث يشكّل الذكور 50.2% من إجمالي عدد المواطنين وتشكّل الإناث 49.8%، وهي نسب متقاربة ومتعادلة إلى حدّ كبير.

ويلاحظ من الهرم السكاني لعام 2010 أن نسبة النوع بين إجمالي السكان وصلت إلى 235 ذكراً لكل 100 أنثى، وأن السكان في الفئة العمرية 15 – 64 سنة يشكّلون 78.1% من إجمالي السكان وفي الفئة العمرية 0 – 14 وفي الفئة العمرية 65 فما فوق 21.9%. وهذه الخصائص العمرية للسكان تعطي صورة واضحة للمجتمع الوافد غير الطبيعي حيث ترتفع نسبة السكان في الفئة الوسطى لتمثّل أكثر من ثلاثة أرباع السكان، بينما تنخفض نسبة السكان في الفئة العمرية لصغار السن وكذلك الفئة العمرية لكبار السن، ما يعطي صورة للهرم السكاني ذي القاعدة الضيّقة مع اتساع في الوسط، الأمر الذي يؤكد ظاهرة انتقائية الهجرة الوافدة. وفي السياق ذاته تشهد التركيبة العمرية للسكان المواطنين انخفاضاً تدريجياً في نسبة صغار السن (دون 15 سنة) وارتفاعاً في نسبة كبار السن (60 سنة وأكثر). وفي عام 2010 شكّل صغار السن (دون 15 سنة) 40.2% من السكان المواطنين، بينما شكّل كبار السن (60 سنة وأكثر) 2.2% فقط.

2/2 المواليد والوفيات

ازداد عدد المواليد الأحياء المقيّدين في إحصاءات التسجيل في الإمارة، حيث بلغ عدد المواليد الأحياء 24,300 مولود في عام 2002، ثم تزايدت الحالات بشكل ملحوظ لتبلغ 34,103 مواليد في عام 2012، وكانت نسبة الزيادة بين العامين بما يقارب 40.3%. بلغ معدّل المواليد الخام 20.2 في عام 2002 (لكل 1000 من السكان) وانخفض إلى 14.6 مولود (لكل 1000 من السكان) في عام 2012. بالنسبة إلى المواطنين بلغ معدّل المواليد الخام 35.4 في عام 2002 وبلغ 31.5 خلال عام 2012. أما معدّل المواليد الخام لغير المواطنين فقد بلغ 15.1 في عام 2002 وبلغ 10.2 في عام 2012.

بلغ عدد الوفيات 2,612 حالة في عام 2002. بينما بلغ 2,923 حالة في عام 2012. وقد انخفض معدّل الوفيات الخام في إمارة أبوظبي من 2.2 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في عام 2002 إلى 1.3 حالة وفاة لكل 1000 من السكان خلال عام 2012. بالنسبة إلى المواطنين بلغ معدّل الوفيات الخام 2.1 في عام 2002 وانخفض ليبلغ 2.0 خلال عام 2012. وقد انخفض معدّل الوفيات الخام لغير المواطنين من 1.9 حالة لكل 1000 من السكان في عام 2002 إلى 1.0 حالة لكل 1000 من السكان خلال عام 2012.

3/2 متوسط العمر المتوقع عند الولادة

ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة ما يقارب ثلاثة أعوام لإجمالي إمارة أبوظبي في الفترة بين 2008 و2011، كما ارتفع 2.4 بالنسبة إلى الذكور و2.1 بالنسبة إلى الإناث في إمارة أبوظبي خلال الفترة الزمنية نفسها.

يختلف متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنسية والنوع والمنطقة. وقد وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة لإمارة أبوظبي عام 2011 إلى 77.6 سنة، بحيث بلغ المتوسط بالنسبة إلى الذكور 77.1 سنة، والمتوسط بالنسبة إلى الإناث 78.2 سنة. وعند عرض البيانات حسب المنطقة، يلاحظ أن المتوسط في منطقة أبوظبي وصل إلى 77.5 سنة، فيما بلغ متوسط منطقة العين 77.9 سنة، والمنطقة الغربية 79.5 سنة.

وصل إجمالي متوسط العمر المتوقع للمواطنين إلى 76.5 سنة (75.6 سنة للذكور، و77.5 سنة للإناث) ما يشير إلى أنه من المتوقع أن تعيش المواطنات عامين أكثر من المواطنين الذكور في المتوسط. وبلغ متوسط العمر المتوقع في منطقة أبوظبي 77.1 سنة للذكور، و76.7 سنة للإناث. وفي منطقة العين وصل المتوسط إلى 77.8 سنة للذكور، و79.2 سنة للإناث ما يشير إلى أنه من المتوقع أن يعيش سكان العين عاماً أكثر من سكان أبوظبي في المتوسط.

الشكل 1/2: متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنسية والنوع، 2011

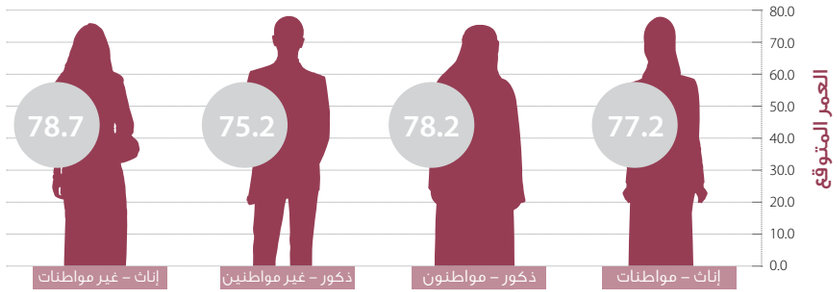

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

4/2 عقود الزواج

ارتفعت الزيجات المسجّلة في إمارة أبوظبي، حيث بلغ عدد عقود الزواج خلال عام 2002 ما يعادل 4,714 عقداً. ومن ثم ارتفع الرقم بشكل ملحوظ ليصل إلى 5,328 و5,708 عقود زواج في عامي 2006 و2011 على التوالي. وفي عام 2012 بلغ عدد عقود الزواج 5,570 عقداً.

الشكل 3/2: عقود الزواج

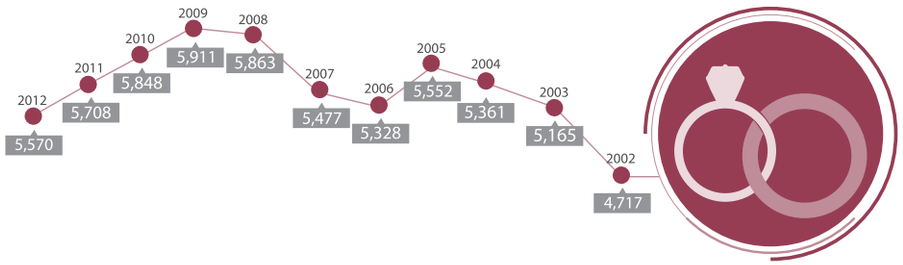

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي، إمارة أبوظبي – دائرة القضاء.

5/2 متوسط العمر عند الزواج الأول للمواطنين

بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول في إمارة أبوظبي خلال عام 2012 ما يعادل 27.9 سنة للذكور، و26.8 سنة للإناث. وقد ارتفع متوسط العمر بشكل ملحوظ منذ عام 2001 حتى عام 2012. وبالنسبة إلى المواطنين الذكور، ارتفع متوسط العمر من 25.9 سنة في عام 2001 إلى 26.8 سنة خلال عام 2012. أما متوسط العمر عند الزواج الأول للمواطنات فارتفع هو الآخر من 24.6 سنة إلى25.9 سنة خلال الفترة نفسها.

6/2 حالات الطلاق

بلغ عدد حالات الطلاق خلال عام 2002 ما يعادل 1661 حالة، ثم ارتفع إلى 1733 حالة في عام 2006. وانخفضت حالات الطلاق من 1803 حالة في عام 2011 إلى 1700 حالة في عام 2012.

الشكل 4/2: حالات الطلاق

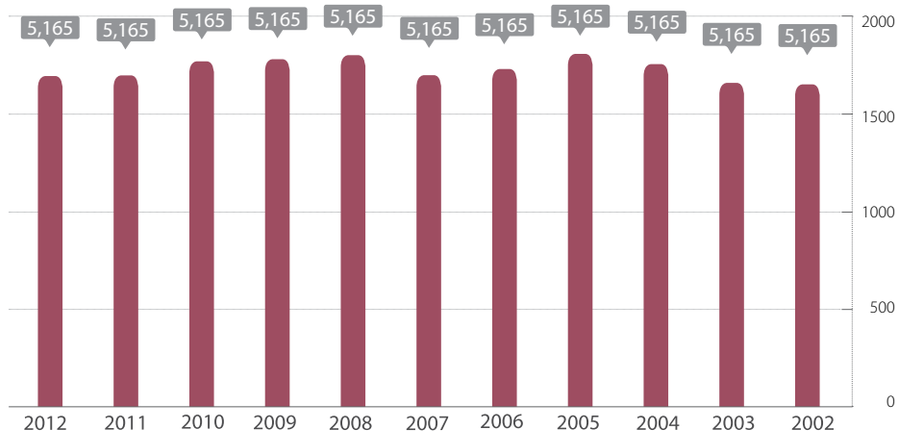

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي، إمارة أبوظبي – دائرة القضاء.

7/2 معدّل الطلاق الخام

بلغ معدّل الطلاق الخام 1.4 في عام 2002 حالة لكل 1000 من السكان. ومن ثم واصل المعدّل الانخفاض حتى وصل إلى 1.2 حالة في عام 2006. واستمر التناقص خلال عامي 2011 و2012 في معدّل الطلاق الخام ليصل إلى 0.9 و0.7 لكل 1000 من السكان على التوالي.

الشكل 5/2: معدّل الطلاق الخام (لكل 1000 من السكان)،

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

3 الفصل

1/3 المشتغلون

ارتفع عدد المشتغلين من 786,738 في عام 2005 إلى 1,577,013 في عام 2012 بمعدّل زيادة مقدارها 10.4%، بينما ارتفع عدد المشتغلين من المواطنين من 75,518 في عام 2005 إلى 122,915 في عام 2012 بزيادة مقدارها 7.2%. ولقد أظهرت أعلى نسبة للمشتغلين في منطقة أبوظبي حيث بلغت نسبتهم من إجمالي المشتغلين 57.1% . ونجد أن إجمالي عدد الذكور المشتغلين 1,344,424 بينما بلغ إجمالي عدد الإناث المشتغلات 232,589. وبالنظر إلى توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية يلاحظ أن غالبية المشتغلين في إمارة أبوظبي هم عاملون بأجر ونسبتهم 97.0%. وأن 1.3% هم من أصحاب الأعمال.

أما فيما يتعلّق بالتركيب التعليمي للمشتغلين فتشير البيانات إلى أن أكبر شريحة منهم هم حملة الشهادة الابتدائية بنسبة 20.2%، ثم حملة شهادة المرحلة الأولى من التعليم الثانوي بنسبة 17.3%، في حين شكّلت أعلى نسبة للمشتغلين المواطنين من حملة شهادة المرحلة الثانية من التعليم الثانوي بنسبة 30.9%. وفيما يخصّ مؤشرات المشتغلين على حسب المهنة الرئيسة تبيّن تمركز معظم المشتغلين في المهن الحرفية والمهن المرتبطة بها بنسبة 26.1%، ثم تأتي فئة العاملين في المهن الأولية بنسبة 23.2%، تليها المهن الأخرى. أما بالنسبة إلى المواطنين، فقد أشارت البيانات إلى أن مهن الاختصاصيين شكّلت الحصة الكبرى من المشتغلين بنسبة 23.5%، أما بالنسبة إلى غير المواطنين فيتركّزون أكثر في المهن الحرفية والمرتبطة بها بنسبة 27.7% والمهن الأولية بنسبة 24.6%.

وأظهرت البيانات أن المشتغلين في مجال التشييد كان لهم النصيب الأكبر من إجمالي المشتغلين بنسبة بلغت 30.1%، ثم تلاهم العاملون في نشاط الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً بنسبة 11.4%، في حين حصل العاملون في أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية على أقل نسبة من المشتغلين، حيث بلغت 0.1% من إجمالي المشتغلين. ويلاحظ أن أنشطة الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي تستحوذ على الحصّة الكبرى من العاملين المواطنين بنسبة 65.5% أما بالنسبة إلى العاملين غير المواطنين فيتركزون أكثر في مجال التشييد بنسبة 32.5%.

ويلاحظ أن القطاع الخاص يحوز أعلى نسبة للمشتغلين، حيث بلغت نحو 65.1% من إجمالي المشتغلين، يليها القطاع الحكومي بنسبة 15.2%، وشكّلت نسبة المواطنين العاملين في القطاع الحكومي نحو 86.4% في حين بلغت نسبتهم في القطاع الخاص نحو 5.7%.

لقد شهد سوق العمل المحلي في إمارة أبوظبي خلال الحقب والسنوات الماضية جملة من التحوّلات الكميّة والنوعيّة الناتجة من الطلب المتزايد على العمالة الوافدة خلال الطفرات الاقتصادية التي شهدتها الإمارة. وانعكست عملية التحوّل الديموغرافي، بالإضافة إلى الموجات الكبيرة من الهجرة الوافدة إلى إمارة أبوظبي، في تضاعف حجم القوى العاملة من 124,274 فرداً عام 1975 إلى 815,311 فرداً عام 2005 ثم إلى 1,628,712 فرداً عام 2012، يشكّل المواطنون منهم 8.7% بالمقارنة مع 10.1% عام 1975.

أما بالنسبة إلى المواطنين فيلاحظ أن الزيادة في أعداد المواطنين المشتغلين تسير على النمط نفسه الخاص بإجمالي القوى العاملة، حيث ارتفع إجمالي عدد القوى العاملة المواطنة من 85,838 فرداً في عام 2005 إلى 142,171 فرداً في عام 2012 بمعدّل زيادة بلغت 7.5%.

تشمل القوى العاملة الأفراد المشتغلين والعاطلين عن العمل ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر. وعلى مستوى المناطق تركّزت أعلى نسبة للمشتغلين في أبوظبي ثم العين تليها الغربية ما يعادل 56.9% و27.5% و15.5% على التوالي. وفيما يتعلّق بالتركيب العمري للقوى العاملة لعام 2012 تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية (25 – 29 سنة) شكّلت الحصة الكبرى من إجمالي القوى العاملة بنسبة 24.5%.

جدول 1/3: إجمالي تقديرات القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع.

السنة	الجنسية والنوع								
	مواطنون			غير مواطنين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2005	68,551	17,287	**85,838**	628,993	100,480	**729,473**	697,544	117,767	**815,311**
2011	96,697	38,408	**135,105**	1,145,101	183,297	**1,328,398**	1,241,798	221,705	**1,463,503**
2012	97,154	45,017	**142,171**	1,271,431	215,110	**1,486,541**	1,368,586	260,126	**1,628,712**
التغيّر	%5.1	%14.6	**%7.4**	%10.5	%11.4	**%10.7**	%10.1	%11.9	**%10.3**

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

2/3 معدّل الإعالة

عند الحديث عن معدّل الإعالة يتبادر إلى الذهن فوراً الإعالة العمرية التي يحسب فيها كم عدد الأشخاص الذين يعيلهم الفرد البالغ من العمر 15 عاماً فأكثر في المتوسط، بغضّ النظر عن كون هذا الشخص مشتغلاً أم عاطلاً عن العمل أم خارج قوة العمل، ما يجعل هذا المؤشر غير دقيق. والأهم من ذلك أن يتم حساب عدد الأفراد المعالين وهم الأفراد خارج قوة العمل (أقل من 15 عاماً وأولئك الذين تبلغ أعمارهم 65 فأكثر) إلى الأفراد داخل قوة العمل (مشتغلين + عاطلين عن العمل)، وفيما يتعلّق بإمارة أبوظبي من 2005 إلى 2012 يلاحظ أن نسب الإعالة الاقتصادية في تناقص مستمر بالنسبة إلى إجمالي السكان حيث كانت في عام 2005 نحو 71.7% أي أن كل 100 فرد في القوى العاملة يعيل نحو 72 فرداً من الذين هم خارج قوة العمل أو غير النشيطين، وفي المقابل يلاحظ أن نسبة الإعالة الاقتصادية للمواطنين أعلى بكثير منها لغير المواطنين أو إجمالي السكان، حيث بلغت هذه النسبة 308.1% في عام 2005، أي أن كل 100 فرد نشيط يعيل 308 غير نشيطين، ثم انخفضت إلى 236.8% في عام 2011 ثم ارتفعت إلى 240.3 في عام 2012. أما غير المواطنين فقد كانت هذه النسبة في حدود 43.8% في عام 2005 ثم انخفضت إلى 28.5% ثم عاودت الارتفاع قليلاً في عام 2012 حيث بلغت 30.7%.

جدول 1/3: معدّل الإعالة الاقتصادية حسب الجنسية والسنة.

السنة	مواطنون	غير مواطنين	الجملة
2005	308.1	43.8	**71.7**
2011	236.8	28.5	**47.7**
2012	240.3	30.7	**49.0**

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 2/3: المشتغلون (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع.

السنة	الجنسية والجنس								
	مواطن			غير مواطن			الإجمالي		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2005	60,911	14,607	**75,518**	617,039	94,181	**711,220**	677,950	108,788	**786,738**
2011	89,707	29349	**119,056**	1,132,731	170547	**1,303,278**	1,222,438	199,896	**1,422,334**
2012	90,043	32,872	**122,915**	1,254,381	199,717	**1,454,098**	1,344,424	232,589	**1,577,013**
معدل التغيّر	%5.7	%12.2	**%7.2**	%10.6	%11.3	**%10.7**	%10.2	%11.4	**%10.4**

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

4

الفصل

طوال الحقب والسنوات السابقة ظل الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والبشرية في مقدّمة أولويات القيادة العليا في أبوظبي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على تطور قطاعات التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية والرعاية الاجتماعية وغيرها من متطلبات تحقيق الرفاه والرخاء الاجتماعي لأفراد المجتمع جميعهم.

ومن أهم أسباب نجاح مسيرة التنمية الشاملة في إمارة أبوظبي خلال الحقب والعقود الماضية انطلاقها من الاهتمام قبل أي شيء بالإنسان، باعتباره وسيلة التنمية وغايتها. ومن هنا فقد أعطت مسيرة التنمية قضايا التنمية الاجتماعية والبشرية ومجالاتها اهتمامها الأعظم، واستطاعت تحقيق قفزات نوعية كبرى قلما تجد لها نظيراً على مستوى العالم في مجالات التعليم والصحة وغيرها من مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، فضلاً عن المنجزات الكبيرة التي تمّت على مستوى استكمال البنى التحتية الأساسية.

ففي كل مكان من ربوع الإمارة، ارتفعت معدّلات معرفة القراءة والكتابة، وانخفضت معدّلات وفيات الرضّع، كما أصبح الناس أطول عمراً. وقد تخطّى الجهد التنموي في أبوظبي حدود سدّ الحاجات الأساسية للفرد إلى الارتقاء المطّرد والنوعي بالخدمات المتاحة للمواطن في كل المجالات من تربية وتعليم وتكوين ورعاية صحية وتغطية اجتماعية وتشغيل وتوسيع أطر وفضاءات مشاركته في مجهود البناء التنموي.

وتعدّ إمارة أبوظبي من بين أكثر دول المنطقة اهتماماً بالرفاه الاجتماعي من خلال توفير مختلف الخدمات العامة التي تستهدف الحفاظ على مستوى متقدّم من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وقد شمل ذلك توفير البنية التحتية والخدمات البلدية والخدمات التعليمية والصحية وتطويرها وفق أرقى المعايير وأفضلها.

ويمكن هنا الإشارة إلى بعض اللمحات الإحصائية السريعة التي تحققت في مجال التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية (1970 – 2010) ووضعت إمارة أبوظبي في مقدّمة دول المنطقة وبفارق كبير:

1/4 التعليم

يرجع تاريخ التعليم التقليدي في إمارة أبوظبي إلى قرون سابقة وحضارات قديمة تمّ العثور على آثارها في مواقع تاريخية عدّة. كما بدأت في حقب لاحقة أنواع من التعليم التقليدي منها التعليم من خلال الكتاتيب ومدارس القرآن والحلقات العلمية، ومن ثم تبعه تعليم شبه نظامي حيث تأسّست أول مدرسة في أبوظبي سنة 1930. أما التعليم النظامي فقد بدأ بصورة فعلية في العام الدراسي 1960–61 حينما افتتحت ثلاث مدارس التحق بها 81 تلميذاً من الذكور فقط قام بتعليمهم 6 مدرسين، وتمّ افتتاح أول مدرسة للبنات في الإمارة عام 1963–64، بينما تمّ افتتاح أول دار للحضانة عام 1968.

لقد انخفض معدّل الأميّة بين السكان المواطنين (10 سنوات فأكثر) من 80.1% عام 1970 إلى 6.1% عام 2010، وانخفض معدّل الأميّة بين الإناث المواطنات (10 سنوات فأكثر) من 89.9% عام 1970 إلى 8.8% عام 2010، بينما تضاعف عدد الطلاب 42 مرة، من 6,972 طالباً عام 1969–70 إلى 291,512 طالباً عام 2009–10، وزاد عدد المدارس 20 مرة، من 25 مدرسة عام 1969–70 إلى 489 مدرسة عام 2009–10.

تسعى حكومة أبوظبي إلى تحقيق التنمية المستدامة للإمارة في شتّى الجوانب، وتحظى الخدمات التعليمية بأهميّة كبيرة في تحقيق طموحات الإمارة، ولم تدّخر جهداً في سعيها إلى ضمان توفير البنية التحتية التعليمية عالية المستوى في كلا القطاعين الحكومي والخاص. لقد حقق التعليم قفزات كميّة ونوعيّة كبرى، وانتشاراً جغرافياً واسعاً غطّى مناطق الإمارة جميعها خلال فترة قصيرة وشمل الإناث والذكور الذين يتلقون تعليمهم في المدارس الحكومية مجاناً، ليظهر فيما بعد التعليم الخاص في عام 1973–74 متمّماً لجهود القطاع العام، وموفّراً التعليم لأكثر من 56.0% من الطلاب الذين يدرسون في إمارة أبوظبي في 2010.

بلغ العدد الإجمالي للمدارس للعام الدراسي 2011–12 في إمارة أبوظبي 451 مدرسة، منها 268 مدرسة حكومية و183 مدرسة خاصة. وارتفع عدد الطلاب الملتحقين في المراحل التعليمية جميعها من 228,433 طالباً في العام الدراسي 2001–02 إلى 310,620 طالباً في العام الدراسي 2011–12، بنسبة زيادة بلغت 36.0%. وبمعدّل 23.0 طالب لكل فصل، و14.0 طالب لكل معلم، و1.6 معلم لكل فصل. وخلال الأعوام الماضية، ارتفعت نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص من 39.9% خلال العام الدراسي 2001–02 إلى 59.8% في 2011–12.

ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي من 26,851 طالباً في عام 2007–08 إلى 41,921 طالباً في عام 2011–12، بنسبة زيادة بلغت 56.1% خلال هذه الفترة. شهد العام الدراسي 2011–12 تخريج 7,249 طالباً من التعليم العالي، 3,332 طالباً منهم من الجامعات والمؤسسات الحكومية و3,917 من الجامعات والمؤسسات الخاصة، حيث زاد عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الخاصة زيادة ملحوظة من عام 2007–08 إلى عام 2011–12 بنسبة زيادة بلغت 168.8%.

جدول 1/4: مؤشرات الخدمات التعليمية في إمارة أبوظبي

البيان	06-2005	07-2006	08-2007	09-2008	10-2009	11-2010	12-2011
المجموع:							
المدارس	**495**	**496**	**479**	**474**	**489**	**480**	**451**
الفصول	**11,328**	**11,580**	**11,657**	**11,750**	**12,038**	**13,528**	**13,501**
الطلاب	**250,909**	**257,472**	**258,005**	**275,758**	**291,512**	**306,497**	**310,620**
المعلمون	**18,712**	**19,007**	**19,408**	**20,239**	**20,372**	**22,218**	**22,184**
التعليم الحكومي:							
المدارس	322	315	305	301	305	299	268
الفصول	5,492	5,409	5,253	5,285	5,272	5,618	5,448
الطلاب	127,136	125,729	119,965	118,066	126,492	125,949	124,997
المعلمون	10,436	10,269	10,245	10,518	10,854	11,384	10,451
التعليم الخاص:							
المدارس	173	181	174	173	184	181	183
الفصول	5,836	6,171	6,404	6,465	6,766	7,910	8,053
الطلاب	123,773	131,743	138,040	157,692	165,020	180,548	185,623
المعلمون	8,276	8,738	9,163	9,721	9,518	10,834	11,733
المعدّلات العامة:							
طالب لكل فصل	22.1	22.2	22.1	23.5	24.2	22.7	23.0
طالب لكل معلم	13.4	13.5	13.3	13.6	14.3	13.8	14.0
معلم لكل فصل	1.7	1.6	1.7	1.7	1.7	1.6	1.6
نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص إلى إجمالي الطلاب (%)	49.3	51.2	53.5	57.2	56.6	58.9	59.8

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي، مجلس أبوظبي للتعليم.

جدول 2/4: مؤشرات التعليم العالي في إمارة أبوظبي

البيان	08-2007	09-2008	10-2009	11-2010	12-2011
مؤسسات التعليم العالي					
جامعات	-	9	9	9	8
كليات جامعية	-	12	13	15	15
معاهد	-	4	7	7	5
الطلاب					
حكومي	17,235	17,998	19,221	21,710	22,431
خاص	9,616	11,253	15,323	19,213	19,490
الخريجون					
حكومي	3,251	3,268	3,588	3,200	3,332
خاص	1,457	2,178	2,919	3,177	3,917

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة زايد، كليات التقنية العليا.

2/4 الصحة

تحتل إمارة أبوظبي مراكز متقدمة على مستوى العالم من حيث الجهود التي تبذلها لتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، وقد شهدت الإمارة خلال السنوات الماضية تطوراً كبيراً في الخدمات الصحية في القطاعين الحكومي والخاص. أما بالنسبة إلى القطاع الحكومي فقد تطوّرت خدمات الرعاية الصحية الأولية بصورة كفلت توفيرها في أنحاء الإمارة جميعها، وتقوم هذه المراكز بتقديم خدمات العلاج الأساسي وخدمات طب الأسنان والتوعية الصحية. أما بالنسبة إلى الصحة والوقاية فقد شملت مظلّة خدمات الطب الوقائي برنامج مراقبة الأمراض السارية ومكافحتها، وذلك عن طريق التطعيم والتطهير الكيميائي ومراقبة المخالطين والكشف الباكر عن الأمراض والتوعية والتثقيف الصحي بالتعاون مع الأجهزة المعنية جميعها في الإمارة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية تتعدّى مستشفيين فقط ونحو 600 سرير في كل من مدينتي أبوظبي والعين عام 1975. أما في عام 2010 فقد بلغ عدد المستشفيات الحكومية 12 مستشفى تضمّ 2,582 سريراً، بالإضافة إلى مستشفيين عسكريين، و429 مركزاً صحياً (حكومي وخاص)، بينما زاد عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية ليصل إلى 2,026 طبيباً عام 2010، كما شهدت الخدمات التخصّصية تطوراً كبيراً انعكس على مستويات الأداء في الأقسام جميعها. كما أن القطاع الخاص أخذ في النمو خصوصاً مع نمو نظام التأمين الصحي الذي يسهم في التخفيف عن كاهل الحكومة، حيث يوجد في إمارة أبوظبي حالياً 19 مستشفى خاصاً و239 عيادة.

إن إمارة أبوظبي تمكّنت من إرساء دعائم شبكة الرعاية الصحية حيث شملت المواطنين كافة في مختلف أرجاء البلاد، الأمر الذي صاحبه تحسّن في المؤشرات الصحية كافة للإمارة، حيث انخفض معدّل الوفيات الخام ليصل إلى أقل من 1.5 لكل ألف من السكان مقارنة بنحو 4.5 عام 1975 وقد ساهم ذلك كلّه في ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة إلى المواطن ليصل إلى 77.6 سنة في عام 2011، وهو من بين أعلى المعدّلات العالمية، مقارنة بنحو 49.3 سنة فقط في عام 1970.

ووفقاً لإعادة تصنيف مستشفيات جراحة اليوم الواحد إلى فئة المراكز الصحية، انخفض عدد المستشفيات من 37 في عام 2008 إلى 35 في عام 2011. ومع ذلك، فقد ارتفع عدد الأسرّة في المستشفيات من 2,132 في عام 2006 إلى 3,659 في عام 2011. وكذلك ارتفع عدد المراكز الصحية من 389 في عام 2007 إلى 494 في عام 2011. في حين ارتفع عدد العيادات من 188 في عام 2007 إلى 265 في عام 2011.

وقد شهد نظام الرعاية الصحية الحكومية في أبوظبي زيادة مطّردة في عدد الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات، حيث زاد عدد الأطباء من 1,563 طبيباً في عام 2002 إلى 1,966 طبيباً في عام 2011. وظلت نسبة الأطباء لكل 1000 من السكان متقاربة بين 2002 و2011 ما يعني نمواً مطّرداً وفقاً لاحتياجات السكان، وزاد عدد الممرضات والمساعدين من 2,878 في عام 2002 إلى 5,328 عام 2011 بنسبة زيادة بلغت 85.1%. وفيما يتعلّق بالكادر الطبي، فقد بلغ معدّل الأطباء للسكان 231 طبيباً لكل 100,000 من السكان في عام 2011، وبالنسبة إلى أطباء الأسنان بلغ المعّدل 41 طبيباً لكل 100,000 من السكان في العام نفسه، وبالنسبة إلى الممرضات بلغ المعدّل 495 ممرضة لكل 100,000 من السكان في عام 2011.

جدول 3/4: ملخص الإحصاءات الصحية في القطاعين الحكومي والخاص

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
المستشفيات	33	37	39	33	35
أسِرّة المستشفيات	n/a	3,546	3,621	3,579	3,659
المراكز الصحية	389	386	365	429	494
العيادات	188	196	207	239	265
الصيدليات	358	369	405	408	427
الأطباء	1,662	2,786	1,822	2,026	1,966
الممرضات	4,976	4,976	5,846	5,222	5,328
الأطباء (لكل 100,000 من السكان)	n/a	312	237	242	231
أطباء الأسنان (لكل 100,000 من السكان)	n/a	49	45	45	41
الممرضون (لكل 100,000 من السكان)	n/a	406	446	418	495
الأسِرّة (لكل 100,000 من السكان)	n/a	209	198	182	173

المصدر: هيئة الصحة – أبوظبي

جدول 4/4: الإحصاءات الصحية الحكومية

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المستشفيات	12	12	12	12	12
عدد الأسرّة	2,439	2,596	2,652	2,582	2,610
عدد الأسرّة لكل ألف من السكان	1.5	1.5	1.5	1.3	1.2
عدد الأطباء	1,662	2,786	1,822	2,026	1,966
عدد الأطباء لكل 1000 من السكان	1.1	1.6	1.0	1.0	1.0
الممرضون والمساعدون	4,976	4,976	5,846	5,222	5,328
عدد الممرضين والمساعدين لكل ألف من السكان	3.2	2.9	3.2	2.7	2.7

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي؛ هيئة الصحة – أبوظبي.

3/4 الرعاية الاجتماعية

تعدّ دولة الإمارات من بين أكثر بلدان المنطقة اهتماماً بتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال توفير العديد من الخدمات العامة التي تهدف إلى المحافظة على مستوى متقدّم من الاستقرارين الاجتماعي والاقتصادي. وقد شمل ذلك توفير البنية التحتية وتطويرها، إلى جانب الخدمات البلدية والتعليم والصحة. وانطلاقاً من الأهميّة التي توليها إمارة أبوظبي لعملية التنمية الاجتماعية تمّ إنشاء مراكز ووحدات التنمية الاجتماعية في مدن الإمارة وقراها كافة والتي بدورها تقوم بالعديد من المهام كمنح المساعدات الاجتماعية للفئات المستحقة والتوعية والإرشاد الاجتماعي ورفع مستوى التربية الاجتماعية وإقامة مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة وغيرها. وقد عمدت دولة الإمارات بشكل عام إلى توفير الضمان الاجتماعي الذي يساعد على حفظ التماسك المجتمعي والأمن الاجتماعي وتحسين معيشة الناس وتعزيز قدرات المعوزين منهم، وأصدرت القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 1972 كأول قانون للضمان الاجتماعي الذي هدف إلى تقديم إعانة اجتماعية مادية لأفراد من المجتمع ممن تعوقهم ظروف معيّنة من كسب عيشهم ليضمن لهم حياة كريمة أسوة بغيرهم من أفراد المجتمع، وقد حدّد القانون الفئات المستحقة للمساعدة وكذلك مقدار الإعانة لتلك الفئات.

وقد تلا هذا القانون عدد كبير من القوانين والتشريعات في مجال الرعاية الاجتماعية، حيث تمّ إصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية عام 1999 لتخطو دولة الإمارات عميقاً باتجاه تحقيق مزيد من التنمية لما يوفره القانون من الاستقرار الاجتماعي للمواطنين، ويظلل الأجيال المتعاقبة بالرعاية والأمان، ويضمن لهم الحياة الكريمة.

ويقوم نظام المساعدات الاجتماعية في الدولة على فلسفة تنطلق من ضرورة رعاية الأفراد والأسر خلال أزماتهم، ثم إعادتهم أعضاء عاملين منتجين يسهمون في النشاطين الاجتماعي والاقتصادي في الدولة. وتبرز الرعاية الاجتماعية عبر أوجه عدّة منها المساعدات الاجتماعية المقدّمة والإغاثة الداخلية والخارجية ورعاية المعوّقين والأحداث الجانحين ودور الحضانة ورعاية المسنين والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية ومراكز التنمية الاجتماعية التي أنشئت على أسس من القيم الدينية والأخلاقية والوطنية التي تضمن الاستقرار لكل فرد في الدولة. من جانب آخر ينظر إلى المؤسسة على أنها وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محدّدة وتتخذ طابعاً بنائياً يلائم تحقيق هذه الأهداف.

تسهم سياسات الرعاية الاجتماعية في أبوظبي في تطوير الإمارة من خلال تعزيز رخاء مواطنيها والمقيمين كافة على أرضها، حيث ارتفع عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية من 9,105 مستفيدين في عام 2002 إلى 12,563 مستفيداً في عام 2012، بنسبة زيادة 38.0% خلال هذه الفترة.

وارتفع عدد دور الحضانة العاملة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية من 31 دار حضانة خلال عام 2005 إلى 83 دار حضانة في عام 2011. وكذلك ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بدور الحضانة من 2,275 طفلاً في عام 2005 إلى 7,058 طفلاً في عام 2011، بمعدّل 85.0 طفل لكل حضانة.

جدول 5/4: عدد الحالات المستفيدة من الإعانات الاجتماعية للمواطنين حسب نوع الحالة

نوع الحالة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	**7,208**	**8,404**	**9,761**	**10,421**	**10,861**	**11,814**	**11,748**	**12,563**
المسن	2,486	2,687	2,881	2,988	3,077	3,249	3,112	3,609
اليتيم	351	364	381	378	364	386	359	317
المعوّق	796	843	1,025	1,200	1,244	1,181	679	1,418
مجهول الأبوين	32	21	19	18	16	14	13	23
العجز الصحي	953	877	915	949	1,005	1,131	673	1,180
العجز المادي	230	459	461	484	569	698	1,070	291
الأرامل	584	503	485	506	560	687	720	767
الهجران	45	39	29	22	19	18	19	6
المطلقات	1,352	2,134	2,298	2,422	2,440	2,781	3,379	3,026
غير متزوجات	86	238	504	477	438	386	351	381
المتزوجة من أجنبي	92	160	644	875	1,037	1,177	1,231	1,332
أسر المسجونين	61	67	84	79	79	93	100	106
الطلبة المتزوجون	52	-	19	9	0	0	0	0
استثناءات	88	12	16	14	13	13	24	58
من لا عمل له لسبب خارج عن إرادته	-	-	-	-	-	-	18	49

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

الإسكان يمثّل علامة فارقة في رقي الشعوب ونهضتها، حيث إنه من متطلبات الاستقرار في حياة الأفراد والمجتمعات، فقد أولت إمارة أبوظبي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، اهتمامها البالغ بتوفير المسكن الملائم للأفراد جميعهم فيها كعامل من عوامل الاستقرار والرقي، وأصبح الإسكان بذلك من أهم دوافع تطوّر صناعة البناء التي هي أكبر قطاعات العمل وأكثرها تداولاً. ولهذه الغاية، تمّ إنشاء برنامج الشيخ زايد للإسكان بهدف توفير المسكن الملائم للأسرة الإماراتية المستحقة، وذلك بتقديم خدمات المساعدات الإسكانية جميعها بنوعيها (المنح والقروض) ومن خلال توفير خيارات متعددة (بناء مسكن أو شراؤه أو صيانته أو توسعته) وفق السياسات والمعايير المعتمدة.

كما تمّ إنشاء صندوق الزواج بناءً على القانون الاتحادي رقم (47) لسنة 1992، مكمّلاً ومتكاملاً مع السياسة الاجتماعية، حيث يهدف الصندوق إلى تقديم الدعم المادي والتوعوي للمقبلين على الزواج والمساهمة في تكوين الأسرة الإماراتية القائمة على أسس سليمة لتحقيق التماسك والاستقرار.

4/4 العمل الخيري

التضامن والتكافل الاجتماعي سمتان أصيلتان من سمات المجتمع الإماراتي. وقد شهدت الجمعيات والمؤسسات والهيئات والمراكز الاجتماعية والخيرية وذات النفع العام في إمارة أبوظبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام تطوراً ملحوظاً وانتشاراً واسعاً، حيث غطت شرائح المجتمع وفئاته جميعها كما تمدّدت جغرافياً لتصل إلى المدن والقرى والأرياف جميعها. فبالإضافة إلى برنامج الشيخ زايد للإسكان، وصندوق الزواج، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، وهيئة الهلال الأحمر، ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة وشؤون القصّر، هناك أيضاً الجمعيات ذات النفع العام التي وصل عددها إلى 120 جمعية لها 68 فرعا داخل الدولة، بالإضافة إلى عدد كبير من الجمعيات التعاونية ومراكز التنمية الاجتماعية المنتشرة في أرجاء الدولة كافة.

ومن الصروح الاجتماعية الشامخة في إمارة أبوظبي توجد مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية التي تأسّست في 5 أغسطس 1992، وتسعى إلى تعزيز دورها في مجال الاعمال الخيرية والإنسانية لتحسين مستوى حياة المستهدفين من خدماتها. وتسهم مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في إنشاء المشروعات الإنسانية والخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودعمها وتشجيع المؤسسات ومراكز البحوث والدراسات في مختلف المجالات تحقيقاً لدفع عجلة التنمية والتقدّم والرخاء والمساهمة في تعزيز مسيرة الحضارة بالمحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وأصالة التراث وتقديم المساعدات التي من شأنها رفع معاناة الإنسان وتسهم في رقيه وتحسين أوضاعه الاجتماعية والثقافية والصحية.

ومن الصروح الكبرى في مجال العمل الخيري والإنساني هناك مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية التي تأسّست عام 2007، وتتركز استراتيجيتها في مجالي الصحة والتعليم محلياً وإقليمياً وعالمياً. وتتضمّن استراتيجيتها التعليمية دعم مشروعات التعليم المهني في دول المنطقة، كما تشمل الاحتياجات الصحية المتعلقة بسوء التغذية وحماية الأطفال ورعايتهم، إضافة إلى توفير المياه الآمنة عالمياً. بالإضافة إلى دعم المجتمعات الفقيرة والمحتاجة في توفير البنى التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات وغيرها.

وهناك العديد من المنظمات والجمعيات والهيئات الأخرى الفاعلة في مجال العمل الخيري والإنساني والاجتماعي داخلياً وخارجياً، أهمّها هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تأسّست في عام 1983. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن تلعب الهيئة دوراً مهماً في العمل الإنساني والخيري محلياً ودولياً لتلبية حاجات الضعفاء والمنكوبين.

5/4 ذوي الاحتياجات الخاصة

تولي إمارة أبوظبي أهميّة خاصة لضمان مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة بصورة فعّالة في تنمية المجتمع حيث توفّر لهم أرقى المستويات المعيشية وحقوقاً وفرصاً متساوية مع أقرانهم من غير ذوي الاحتياجات الخاصة. تقدّم مختلف مراكز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم المنتشرة في ربوع الإمارة برامج ومبادرات متنوعة لتمكين هذه الفئة من تحقيق كامل قدراتهم وإمكاناتهم في شتّى مجالات الحياة.

وفي إطار الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع، صدر في عام 1981 قرار مجلس الوزراء رقم 96 الخاص بإنشاء مراكز لرعاية ذوي الاحياجات الخاصة وتأهيلهم في الدولة، وذلك لتوفير الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية لهم وإتاحة فرص التعليم واكتساب المعرفة الطبية والنفسية الاجتماعية لهم، وتوسيع مجالات التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من الاندماج الاجتماعي. وبدءاً من عام 2004–05 ألحق مركزا ذوي الاحتياجات الخاصة في أبوظبي والعين بمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة وشؤون القصّر.

6/4 حقوق الإنسان

تولي إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام اهتماماً كبيراً بمواطنيها وبالمقيمين على أراضيها من الجنسيات والأعراق والديانات كافة، وتحرص على سنّ القوانين والتشريعات الاتحادية والمحلية التي تحفظ كرامة الأفراد وتصونها وتعمل الجهات الحكومية كافة على توفير الخدمات والمعلومات التي يحتاج إليها المواطن والمقيم في حياته اليومية، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة في حالات الضرورة. وتنظر دولة الإمارات العربية المتحدة بعين الاعتبار والاهتمام إلى مفهوم حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيس للتشريع في الدولة، وتستدل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام 1948. وينصّ دستور الدولة على أن الجميع، بصرف النظر عن أعراقهم وجنسياتهم ومعتقداتهم الدينية ومكاناتهم الاجتماعية، متساوون أمام القانون.

7/4 النظام القضائي

يعمل النظام القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن إطار ثنائي يشمل القضاء المحلي والقضاء الاتحادي، حيث تتولّى كل إمارة مهمّة وضع قوانينها المحلية التي تضمن تسيير حياة قاطنيها وحفظ حقوقهم. وتنظّم المواد الدستورية من المادة 94 إلى 109 العلاقة بين هذين النظامين، حيث تشرح الأصول الكليّة لهذه العلاقة، بينما ترك بيان تفصيلاتها للقضاء المحلي من دون أن يخالف المبادئ الكليّة التي وضعها الدستور أو يتعارض معها.

8/4 الثقافة والتراث

تشير المكتشفات الأثرية التي تعود إلى مختلف الحقب والعصور القديمة إلى وجود ماض ثقافي وتراثي مشرّف لإمارة أبوظبي، التي كانت منذ عصور ما قبل التاريخ محطة التقاء ثقافات متنوّعة بسبب هجرة القبائل إليها، وباعتبارها ممراً للقوافل التجارية، الأمر الذي أدّى إلى ازدهار تراث ثقافي غني لا تزال آثاره باقية في العادات والتقاليد المحلية، حيث تطوّرت على أيدي السكان المحليين أشكال وصور متنوّعة من الأنشطة الثقافية على مدى آلاف السنين.

وتستمد الحياة الثقافية في إمارة أبوظبي جذورها من تاريخ طويل من الأعمال الأدبية، وركوب الجمال والخيل، والصيد بالصقور، والأعمال الفنية التقليدية والتبادل الثقافي الناجم عن التجارة. وعلى مرّ العصور، شهدت هذه الثقافة تغيّرات جذرية مع تطوّر نمط الحياة، وتمكّنت من الجمع بنجاح بين الأصالة والمعاصرة، ولكن ما زالت القيم البدوية المحلية والتراث والثقافة التقليدية تزدهر اليوم، برغم الحداثة والمدنية التي تميّز منظر الإمارة وبنيتها التحتية ومرافقها، ونمط الحياة المتطوّر والمتنوّع فيها.

تتميّز إمارة أبوظبي بامتلاك إرث ثقافي وتراثي عريق، فمن تاريخ ضارب في القدم وتنوّع في البيئات الطبيعية والحياة البرية الحيوانية والنباتية، إلى تراث بشري حيوي من الأدب والشعر، والصناعات اليدوية. وكانت قديماً جزءاً استراتيجياً مهمّاً، غنياً بالموارد، ذا حضارة متعدّدة العناصر، وقد أثبتت الحفريات الأثرية أنها شهدت حضارة مزدهرة، تعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد مع حضارات أخرى عريقة.

بعد اكتشاف النفط شهدت إمارة أبوظبي تحولاً غير مسبوق في مناحي الحياة جميعها، وأدّت الطفرة الاقتصادية إلى تدفق أعداد هائلة من الأجانب من أنحاء العالم كافة للعمل والعيش في الإمارة، ما جعل التقاليد المحلية والتراث الثقافي عرضة لتأثيرات خارجية جمّة، غير أن القيادة العليا في إمارة أبوظبي سرعان ما أدركت أهميّة حماية تراث الإمارة الفريد، في خضمّ هذه التحوّلات، ونقله إلى الأجيال الصاعدة، الأمر الذي أسهم في حماية هذا الإرث الثقافي العظيم. وقد تمّ إعلان استراتيجيات ومبادرات طموحة عدّة، لتقديم الموارد الثقافية وحفظها وإدارتها، مثل استراتيجية إدارة تراث إمارة أبوظبي وتشكيل هيئة أبوظبي للسياحة

والثقافة وتطوير جزيرة السعديات كمركز ثقافي للإمارة وغيرها من المبادرات. وتفتخر أبوظبي اليوم، بفسيفساء ثقافي غني، يتضمّن الشعر والقصص والمعتقدات الشعبية والحرف اليدوية والنسج والرقصات والرياضات التقليدية.

لقد شهدت الساحة المحلية خلال الفترة الماضية العديد من مشروعات تطوير البنية التحتية الثقافية وتنويعها، ومن ضمنها تطوير المتاحف وتفعيل دورها في هذه الطفرة الثقافية، في إطار رؤية مستقبلية تجعل من الإمارة قبلة ثقافية تجمع بين الغرب والشرق، بعد أن بات المشهد الثقافي اليوم يشكّل قضية محورية في الرؤية المستقبلية لعالم يموج بالكثير من المتغيّرات والتطورات والمفاهيم الحديثة والأدوات التي لها آثار مباشرة على المسارات الثقافية، ولا وجود فيه إلا لمن يملك قدرات ثقافية ذاتية قوية تعزّز بقاء هويته. وفي هذا الاتجاه، تتحرّك إمارة أبوظبي من خلال مضمار ثقافي مزدوج يجمع بين إحياء الموروث الثقافي المحلي واستيراد الإبداع العالمي المتطور، لتتحوّل بذلك أبوظبي إلى مركز ثقافي فريد من نوعه في المنطقة.

وفي خضم التحوّل الكبير في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها إمارة أبوظبي، أصبح الجانب الثقافي يأخذ حيّزاً متنامياً، كما نال هذا الجانب اهتماماً كبيراً وعلى أعلى المستويات تمثّل في تعزيز جهود هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، التي استطاعت خلال الفترة القصيرة التي أعقبت تأسيسها أن تطلق العديد من المشروعات التراثية والثقافية الرائدة، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل وعلى مستوى العالم. وفي إطار سعيها الدؤوب إلى زيادة الوعي العام بهذه الموارد الثقافية القيّمة، تبذل إمارة أبوظبي جهوداً جبارة، من خلال مجموعة متنوعة ومتناغمة من الفعاليات والبرامج الثقافية التي تقام في أنحاء الإمارة كافة سنوياً. وتركّز هذه البرامج على إبداء التقدير والاهتمام بالماضي الثقافي الزاهر للإمارة، وكذلك الاعتزاز بمواردها التراثية القيّمة.

وتقوم أبوظبي حالياً بتطوير جزيرة السعديات باعتبارها المركز الثقافي الأول للإمارة. وتضمّ الجزيرة مشروعات عملاقة. ويحمل العديد من تلك المشروعات قيمة ثقافية كبيرة مثل المتحف البحري ومتحف الشيخ زايد الوطني ومتحف جوجنهايم للفن الحديث ومتحف اللوفر أبوظبي للفنون الكلاسيكية ومركز الفنون الأدائية وفرع أبوظبي لجامعة نيويورك إلى جانب مركز للفروسية. ولعلّ ذلك كلّه، بالإضافة إلى «معرض أبوظبي الدولي للكتاب» و«جائزة الشيخ زايد للكتاب»، التي تعدّ الأكبر عالمياً، و«معرض فن أبوظبي» و«مهرجان أبوظبي للموسيقى الكلاسيكية» و«مهرجان أبوظبي السينمائي» و«مسابقة أفلام من الإمارات» و«معرض أبوظبي الدّولي للصيد والفروسيّة» و«مهرجان مزاينة الظفرة للإبل» و«مهرجان مزاينة الرطب» وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تقودها هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة تعطي مؤشراً واضحاً على مستوى الطموحات الثقافية لإمارة أبوظبي.

ارتفع عدد الكتب المتوافرة في دار الكتب الوطنية من 181,796 كتاباً خلال عام 2002 إلى 409,256 كتاباً خلال عام 2012. وبلغ عدد المحاضرات الثقافية التي نظّمتها هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة 62 محاضرة في عام 2012. وتضاعف عدد المتاحف خلال عام 2009 إلى أربعة متاحف. وبلغ العدد الإجمالي لزوّار متاحف الإمارة خلال عام 2012 ما يعادل 163,584 زائراً، ومن الملاحظ ارتفاع عدد الزوّار خلال عام 2012 وبنسبة 12% مقارنة بالعام 2011.

جدول 6/4: الكتب المتوافرة بدار الكتب الوطنية حسب الموضوع

موضوعات الكتب	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	**240,220**	**308,750**	**330,102**	**340,681**	**366,758**	**375,923**	**393,587**	**409,256**
دين	35,500	50,300	51,200	52,500	57,116	58,112	60,911	61,980
تاريخ	34,200	42,200	43,832	44,600	48,350	49,830	51,125	52,816
آداب	41,800	48,900	49,650	50,980	52,012	53,814	56,590	57,620
سياسة	38,000	51,400	52,100	52,260	52,623	52,840	53,490	54,988
اقتصاد	9,700	12,200	13,600	14,229	19,600	19,960	21,316	22,752
قانون	7,800	11,140	12,220	13,100	13,230	13,818	14,703	15,813
فنون	7,000	9,200	10,500	11,200	11,712	12,314	12,690	12,918
علوم بحتة	17,300	24,250	25,600	26,400	26,400	28,265	29,916	31,922
علوم تطبيقية	18,000	21,360	22,300	24,800	32,432	33,162	35,906	37,585
أطفال	15,200	22,000	22,800	23,612	23,661	23,890	25,600	26,965
معارف عامة	15,720	15,800	26,300	27,000	29,622	29,918	31,340	33,897

المصدر: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

جدول 7/4: محاضرات الموسم الثقافي حسب موضوع المحاضرة

موضوع المحاضرة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	**72**	**81**	**65**	**51**	**62**	**58**	**54**	**62**
علمي	26	32	22	8	9	9	8	12
فكري	-	-	-	-	-	-	-	10
ديني	10	13	8	10	14	8	7	5
أدبي	6	16	21	14	18	20	15	14
اقتصادي/ سياسي	13	14	6	11	12	12	14	12
فني	17	6	8	8	9	9	10	9

المصدر: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

جدول 4/ 8: زوار حديقة الحيوانات والمتاحف والحدائق العامة.

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	**3,670,443**	**3,178,865**	**2,718,175**	**2,713,982**	**3,375,656**
حديقة الحيوانات	728,691	761,715	955,930	930,086	971,338
حديقة ألعاب هيلي	263,711	205,942	338,073	318,995	303,751
الحدائق العامة	2,545,267	2,075,024	1,295,057	1,318,791	1,936,983
متحف العين الوطني	56,693	38,195	38,634	39,670	45,661
متحف قصر العين	72,281	82,776	77,119	84,041	98,621
متحف دلما	3,800	1,804	1,918	1,650	2,231
متحف قلعة الجاهلي*	-	13,409	11,444	20,749	17,071

المصدر: بلدية مدينة أبوظبي، بلدية المنطقة الغربية، متنزه العين للحياة البرية، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.
* افتتح عام 2009.

5 الفصل

تستحوذ التنمية والإصلاح الاقتصادي في إمارة أبوظبي على حيز كبير من اهتمامات القيادة السياسية والخطط الحكومية من أجل تحقيق الرقي والتطوّر واللحاق بالعالم المتقدّم. ونتيجة لهذا الاهتمام وصلت التنمية في الإمارة إلى مراحل متقدّمة جداً وتطوّر الاقتصاد الوطني حتى وصل إلى مستويات عالمية من خلال امتلاكه مقوّمات المنافسة للعديد من الاقتصادات إقليمياً وعالمياً.

وفي ظل التزام سياسي قوي بالنجاح والنهوض الاقتصادي في المحاور والاتجاهات جميعها، والسياسات الاقتصادية الرشيدة في هذا الاتجاه، وبفضل بيئة الأعمال والفوائض المالية والبنية التحتية المتطوّرة والاستقرارين السياسي والأمني، أصبح الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي واحداً من الاقتصادات التي بدأت تأخذ موقعاً متميّزاً وحيّزاً متزايداً في المنطقة، خاصة في ظل التحولات الاستراتيجية والإصلاحات الكبيرة التي حظي بها هذا الاقتصاد خلال العقد الماضي، بدءاً من إعادة هيكلة الحكومة المحلية وتقليص دورها في الاقتصاد، إلى السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وهي تتحرّك نحو المستقبل بقوة، ومن خلال توجّهات استراتيجية كبرى لتحقيق تحوّل جذري في بنية الاقتصاد المحلي.

واستطاع الاقتصاد المحلي لإمارة أبوظبي أن يحقق موقعاً ريادياً ضمن قوائم تصنيف الأداء والتنافسية والمناخ الاستثماري كافة الأكثر تميّزاً نتيجة السياسات الرشيدة للقيادة العليا التي تسهم في إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية وقادرة على استقطاب الشركات من التخصّصات كافة ومن مختلف أنحاء العالم.

1/5 الناتج المحلي الإجمالي

يعدّ الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبّر عن الأداء الاقتصادي لبلد ما، فهو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب المنتجين المقيمين في الاقتصاد جميعهم زائد أي ضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه دون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنّعة أو إجراء أي خصوم بسبب نضوب الموارد الطبيعية وتدهورها. وقد ظلّت إمارة أبوظبي طوال السنوات الماضية تسهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وقد حافظ اقتصاد إمارة أبوظبي على معدّلات نمو قوية في العقد المنتهي في عام 2012، حيث شهد خلال تلك الفترة حركة تنموية كبيرة أسهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي من 195,356 مليون درهم في عام 2002 إلى 911,591 مليون درهم في عام 2012، بمتوسط معدّل نمو سنوي مقداره 18%.

وخلال السنوات العشر التي تنتهي في عام 2012، شهدت مختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية نمواً كبيراً حيث ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية من 109,631 مليون درهم في عام 2002 إلى 396,744 مليون درهم في عام 2012. وتأتي أكبر المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية) في عام 2012 من نشاط البناء والتشييد بنسبة 22.1%، والصناعة التحويلية بنسبة 13.4%، والعقارات بنسبة 10.1%. وزادت القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي خمسة أضعاف خلال العقد المنتهي في عام 2012، حيث ارتفعت من 85,725 مليون درهم في عام 2002 إلى 514,847 مليون درهم في عام 2012. ويُعزى ذلك إلى زيادة في حجم الإنتاج مصحوبة بزيادة كبيرة في أسعار النفط والغاز.

يشير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ما تمّ إنتاجه من السلع والخدمات من حيث الحجم ويقاس بالأسعار الثابتة. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 83.1% من 370,252 مليون درهم في عام 2002 إلى 678,049 مليون درهم في عام 2012. وكنتيجة لجهود التنمية التي بذلتها إمارة أبوظبي ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 40.5% في عام 2002 إلى 48.0% في عام 2012.

جدول 1/5: الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية

(مليون درهم)

النشاط الاقتصادي	2002	2008	2009	2010	2011	2012*
المجموع	**195,356**	**705,159**	**535,311**	**639,952**	**846,684**	**911,591**
مجموع القطاع غير النفطي	109,631	292,386	296,305	322,715	361,947	396,744
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	5,023	4,539	4,698	4,556	5,136	5,316
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	85,725	412,774	239,006	317,237	484,737	514,847
الصناعات التحويلية	17,897	39,118	29,990	35,813	47,967	53,359
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	3,886	14,064	14,678	16,536	18,996	20,905
التشييد والبناء	16,215	65,655	79,310	82,781	83,516	87,692
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات	14,731	32,282	28,084	28,524	28,086	32,153
النقل والتخزين	4,582	16,737	15,401	21,236	29,238	33,156
خدمات الإقامة والطعام	2,412	6,762	6,283	7,548	8,477	9,451
المعلومات والاتصالات	7,220	23,261	24,022	19,038	19,337	19,822
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	11,984	29,575	30,154	29,332	32,885	34,735
الأنشطة العقارية	6,673	21,350	23,830	27,555	34,693	39,897
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	5,949	18,113	17,385	18,032	19,160	22,001
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	3,955	8,249	9,695	7,935	9,643	11,076
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	9,464	18,653	20,559	30,662	33,506	34,846
التعليم	3,730	7,229	7,499	6,986	9,058	10,416
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1,501	3,717	3,722	3,670	5,644	6,260
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	869	1,589	2,068	3,414	2,483	2,684
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	801	1,309	1,503	1,572	1,787	2,019
الخدمات المصرفية المحتسبة	-7,262	-19,815	-22,575	-22,475	-27,665	-29,043

*تقديرات أولية.

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

2/5 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إن الأداء الاقتصادي على مدى السنوات الماضية يحكي قصة نجاح أبوظبي في تسخير الموارد الطبيعية لخدمة عملية تنمية مستديمة تضمن تمتع المواطنين بواحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم. وعلى مدى الحقب والسنوات الماضية، شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي نمواً متواصلاً انعكس بشكل مباشر في رفاهية المجتمع، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العقد الماضي بنسبة 152%، من 155 ألف درهم في 2002 إلى 390.5 ألف درهم في عام 2012، ما يجعل مواطني إمارة أبوظبي ضمن أعلى مستويات المعيشة في العالم.

جدول 2/5: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي – غير نفطي) بالأسعار الجارية (ألف درهم)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف درهم)	نصيب الفرد من الناتج المحلي النفطي (ألف درهم)	نصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي (ألف درهم)
2002	155.0	64.1	90.9
2003	176.3	79.7	96.6
2004	221.4	112.3	109.1
2005	279.0	156.8	122.2
2006	336.8	199.4	137.4
2007	346.4	195.3	151.1
2008	415.8	243.4	172.4
2009	293.1	130.8	162.2
2010	325.2	161.2	164.0
2011	391.7	224.2	167.4
2012	390.5	220.5	169.9

*تقديرات أولية

المصدر: مركز الإحصاء أبوظبي.

ويعود الفضل في هذا الإنجاز الاقتصادي إلى حزمة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإمارة، وترمي إلى تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الاقتصادية، حيث أصبحت القطاعات غير النفطية تسهم بالقسط الأكبر في قيمة هذا المعدّل. كما أن النمو الاقتصادي الباهر الذي شهدته إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية تميّز بالنمو السريع للاقتصاد غير النفطي، حيث تميّزت وتيرة تقليص اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط بأنه الأكبر ديناميكية والأسرع تطوراً على مستوى المنطقة.

3/5 تكوين رأس المال الثابت

لقد تميّزت مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية بتوجيه استثمارات ضخمة نحو أنشطة سلعية وخدمية وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد قاعدة إنتاجية تكون دعامة في عمليات التمويل. كما نجحت حكومة أبوظبي في توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تساهم في نمو النشاط الاقتصادي وذلك لإعطاء الدور المناسب الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في المرحلة التي تتطلب دعمه وفقاً للتوجّهات الحالية. كما أن الخطط والاستراتيجيات التي تبنّتها إمارة أبوظبي مؤخراً، خاصة رؤية أبوظبي 2030، فإنها ترسم دوراً متعاظماً للاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات التنمية المستقبلية بمختلف أحجامها وأنواعها.

وضمن هذا الإطار، تمّ إطلاق عدد من المبادرات المهمّة التي تركّز على التنمية الاقتصادية وتدعم أنشطة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وتتمثّل أهم ملامح رؤية أبوظبي 2030 في تعظيم فعاليّة الأداء الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل للموارد المادية المتاحة لتحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الاقتصاد المحلي لمصلحة التنوّع الإنتاجي وزيادة الإنتاجية وترقية الخدمات وجودتها، وبناء أداء البنى المؤسسية والقانونية والإجرائية المنظمة للحركة الاقتصادية ورفع مستواها ترسيخاً للانفتاح والشفافية، ودفع القطاع الخاص إلى موقع متقدّم في قيادة التنمية الشاملة وتمكينه من الإسهام في الأنشطة الاقتصادية كلها، وتسهيل شراكات القطاع الخاص المحلي مع الأجنبي وتحفيزها.

وقد ظهر تأثير كل تلك التطورات في زيادة إجمالي رأس المال الثابت الذي ارتفع من 36,024 مليون درهم في عام 2002 إلى 172,707 مليون درهم بالأسعار الجارية في عام 2012. وزادت نسبة تكوين رأس المال الثابت للأنشطة غير النفطية إلى القيمة المضافة بالأسعار الجارية من 27.3% إلى 37.1% خلال الفترة نفسها. وحققت الأنشطة العقارية والتعليمية نمواً كبيراً بنسبة 5,193% و2,666% على التوالي خلال الفترة المرجعية.

جدول 3/5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية

(مليون درهم)

النشاط الاقتصادي	2002	2008	2009	2010	2011	2012*
المجموع	**36,024**	**104,426**	**155,505**	**142,852**	**164,033**	**172,707**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	526	482	501	486	548	570
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	6,055	18,562	33,930	33,716	24,673	25,578
الصناعات التحويلية	5,842	18,923	25,609	28,740	28,278	30,774
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	4,061	15,968	16,253	12,634	12,674	13,941
التشييد والبناء	1,520	4,871	4,713	4,541	3,998	4,292
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات	844	1,496	1,591	1,205	1,606	1,747
النقل والتخزين	4,256	9,557	10,448	11,253	18,911	22,083
خدمات الإقامة والطعام	2,254	346	1,456	505	320	347
المعلومات والاتصالات	675	707	1,724	1,979	6,360	6,560
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	332	1,366	3,603	5,687	3,477	3,668
الأنشطة العقارية	437	2,774	12,776	9,446	20,093	23,107
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	250	576	1,293	309	247	284
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	712	2,944	2,009	416	1,094	1,176
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	7,314	21,366	37,215	26,842	31,440	26,724
التعليم	349	1,242	997	3,181	8,329	9,662
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	582	3,154	1,279	1,592	1,764	1,957
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	15	93	108	317	221	235

*تقديرات أولية.

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

4/5 بيئة الأعمال

فيما يتصل ببيئة الأعمال القائمة، هناك العديد من المقوّمات والعوامل التي تشكّل في مجملها المكوّنات الأساسية لبيئة جيدة تسهم بشكل فعّال في بناء قاعدة اقتصادية عريضة ومتنوّعة. ويمكن القول إن هذه البيئة خدمت إمارة أبوظبي إلى حدّ بعيد، وإن التقدّم والازدهار الحاليين هما إلى حدّ كبير نتاج هذه البيئة.

وقد وضعت حكومة أبوظبي العديد من الخطط والبرامج لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تعزّز ثقة المستثمرين بالاقتصاد، حيث تساهم العديد من العوامل التي تتمتّع بها الإمارة في تعزيز تصور المستثمرين بشأن فرص الأعمال في أبوظبي. فهناك عدد من المميزات التي جعلت من المناخ الاستثماري في إمارة أبوظبي مناخاً مثالياً، منها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والبنية التحتية المتطورة، والموارد البشرية المؤهّلة، والعديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية والدولية التي تسهل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول، ومناطق حرة ومدن صناعية تحفّز الاستثمارين الأجنبي والمحلي وتشجعهما، ومحدودية الضرائب حيث لا تفرض الإمارة ضرائب أو تفرض بعض الضرائب ولكن بنسبة متدنية جداً، ووجود مصادر رخيصة للطاقة، حيث يعدّ النفط المحرّك الرئيس للنمو الاقتصادي، واستغلال أمثل للفوائض المالية الناتجة من مبيعات النفط، كما يتوافر في إمارة أبوظبي شبكة متطوّرة من المؤسسات المالية اللازمة لتسهيل انسياب رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين المواطنين والأجانب.

وتحرص حكومة إمارة أبوظبي على توفير الدعم الكامل والمستمر لبيئة الأعمال من أجل بناء مناخ جاذب للاستثمار، حيث جاء بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة في الاقتصاد العالمي على قائمة أولويات مجالات السياسة الاقتصادية السبع بالرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030. كما أن اقتصاد الإمارة بما يمتلكه من سياسات اقتصادية متنوّعة وبيئة أعمال تنافسية أثبت قدرته على مواجهة ما قد يتعرّض له من معوّقات وصعوبات، فتتخذ الحكومة العديد من الإجراءات والإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمارات، كما وتسهم في مواجهة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية، والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية والتقدّم.

جدول 5/ 4: المؤشرات العامة لبيئة الأعمال

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الرخص التجارية الجديدة المسجّلة	9,070	10,333	9,023	8,539	7,689
عدد الرخص التجارية المجدّدة	60,752	64,482	67,821	68,043	66,906
عدد الرخص التجارية الملغاة	1,854	1,583	2,268	2,550	2,477

المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية.

شكل 5/1: المؤشرات العامة لبيئة الأعمال

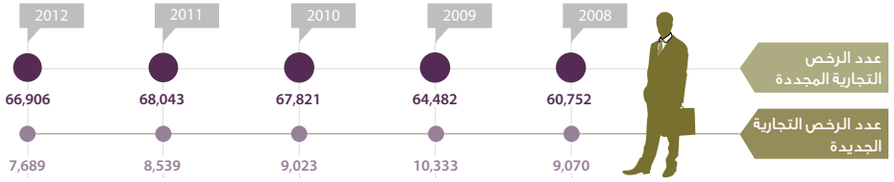

المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية.

5/5 الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي أهميّة بالغة في الدفع بالحركة الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة وزيادة الطاقة الإنتاجية. وخلال السنوات الماضية قامت إمارة أبوظبي بوضع العديد من خطط التنمية الشاملة وبرامجها من أجل تشجيع الاستثمار في شتّى المجالات وتحفيز المدّخرات الوطنية للاستثمار في استغلال الموارد والثروات الوطنية، حيث عملت على إقامة الهياكل والأجهزة والبنية التحتية اللازمة التي تسهّل النشاط الاقتصادي وتعزّزه بصفة عامة وتشجّع رجال الأعمال والمستثمرين على ارتياد مجالات استثمارية تسهم في دفع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق ميزة نسبية عالية في جودة الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية.

وفي ظل التحوّلات الهيكلية والجغرافية الضخمة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية، ومع تزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم، التي تجاوزت الحدود الجغرافية بما في ذلك حركة رؤوس الأموال ومصادر الطاقة وانفتاح الأسواق المختلفة، اتّجهت أبوظبي بقوة نحو الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وزيادة فاعلية القطاع الخاص، وجعل الحكومة بمؤسساتها وأجهزتها أكثر تطوراً وشفافية.

وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 38,855 مليون درهم في نهاية عام 2008 إلى 52,232 مليون درهم في نهاية عام 2011. وتُعزى هذه الزيادة إلى «نشاط العقارات وخدمات الأعمال» (بما يشمل المبيعات العقارية لغير المقيمين)، الذي استقطب استثمارات أجنبية مباشرة بلغت قيمتها 22,057 مليون درهم في نهاية عام 2011، مقارنة بـ (12,620) مليون درهم في نهاية عام 2008. وشكّلت الصناعات التحويلية ثاني أعلى نسبة مساهمة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17.6% في نهاية عام 2011.

الشكل 2/5: إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي

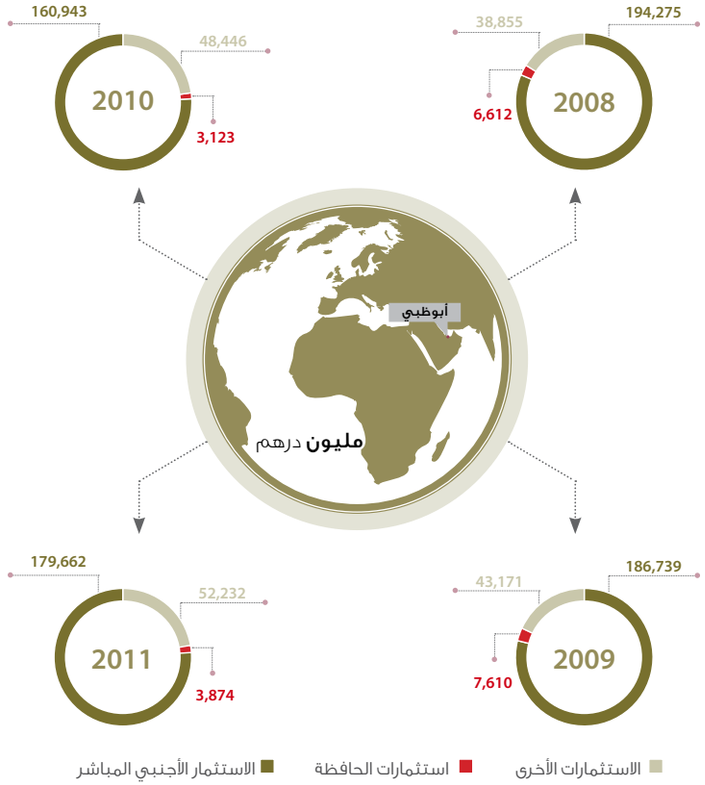

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

وبلغت قيمة استثمارات الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ما يعادل 4,822 مليون درهم أو 9.2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2011 مقارنة بـ (2,690) مليون درهم أو 6.9% في نهاية عام 2008. وسجّلت الدول الأوروبية أعلى نسبة مساهمة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي، حيث ارتفعت من 9,459 مليون درهم في نهاية عام 2008 إلى 13,664 مليون درهم في نهاية عام 2011 أو بنسبة 44.5%.

جدول 5/5: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون درهم)

النشاط الاقتصادي	2008	2009	2010	2011
المجموع	**38,855**	**43,171**	**48,446**	**52,232**
الصناعات الاستخراجية	3,296	3,436	2,643	1,886
الصناعات التحويلية	3,533	4,692	7,259	9,180
الكهرباء والغاز والمياه	5,182	5,886	6,140	6,423
التشييد والبناء	1,087	1,886	3,000	3,958
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	282	392	140	148
المطاعم والفنادق	4	4	7	9
النقل والتخزين والاتصالات	3,218	3,419	1,872	2,195
المؤسسات المالية والتأمين	9,568	6,422	8,336	6,134
العقارات وخدمات الأعمال*	12,620	16,965	18,964	22,057
التعليم	7	22	19	19
الصحة	26	29	28	193
الخدمات الاجتماعية والشخصية	32	19	38	30

ملاحظة: الأرقام المبيّنة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب.
*تشمل المبيعات العقارية لغير المقيمين.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 6/5: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعة الدول

(مليون درهم)

مجموعة الدول	2008	2009	2010	2011
المجموع	**38,855**	**43171**	**48,446**	**52,232**
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	5,736	3,786	1,768	2,240
الدول العربية الأخرى	2,690	2,900	6,614	4,822
دول آسيوية أخرى	986	6,241	4,144	4,156
دول أفريقية أخرى	81	224	1	1
دول أوروبية	9,459	9,877	13,030	13,664
دول أمريكا الشمالية	1,517	2,059	1,128	1,251
دول أمريكا الجنوبية	227	226	14	422
مجموعة دول أخرى	18,158	17,859	21,746	25,675

ملاحظة: الأرقام المبيّنة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

6/5 التجارة الخارجية

تؤدي التجارة الخارجية إلى الاستخدام الأمثل والتخصّص الكفء للموارد الاقتصادية من خلال توجيه عنصر العمل ورأس المال المحليين إلى فروع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها التي تتمتع بميزة نسبية وقدرات تنافسية، وتمكين إمارة أبوظبي من الحصول على كميّات أكبر من الواردات بمختلف أنواعها في مقابل ما تصدّره من سلع وخدمات، وتشجيع الاستثمارين المحلي والأجنبي وزيادتهما، وتطبيق الأساليب الحديثة في إنتاج السلع التصديرية، الأمر الذي يؤدّي في مجمله إلى تعزيز القاعدة الاقتصادية وزيادة كبيرة ومستمرة في معدّل النمو. وتشير بيانات التجارة الخارجية السلعية لإمارة أبوظبي وأهميّتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاهات انفتاح الإمارة على العالم الخارجي، خاصة أن الميزان التجاري هو من الدعائم الرئيسة للمركز المالي لإمارة أبوظبي الذي يتميّز بوجود فائض بشكل دائم ومستمر.

وتحتل التجارة الخارجية في إمارة أبوظبي مركزاً مهماً لأنها تلعب دوراً رئيساً في موازنة العرض والطلب عن طريق تبادل الفائض من السلع المحلية (خاصة النفط) بمجموعة من السلع التي تحتاج إليها الإمارة. وبما أن اقتصاد أبوظبي ظل لفترة طويلة يتميّز بعدم التنوّع في إنتاجه السلعي، حيث يكون الاعتماد بشكل كبير على عائدات النفط، يتّصف الطلب على السلع الأجنبية بالتنوّع الشديد، حيث تعتمد الإمارة في سدّ احتياجاتها من معظم السلع على الاستيراد من الخارج. وتلعب الواردات دوراً مهماً في اقتصاد إمارة أبوظبي، إذ إن الظروف الاقتصادية والسكانية التي تعيشها الإمارة والجهود المبذولة في التنمية الشاملة فيها قد انعكست في النمو الكبير في معدّلات الاستيراد من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية التي تحتاج إليها القطاعات الاقتصادية المختلفة لعملية التنمية.

بلغ إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة أبوظبي 149.1 مليار درهم في عام 2012، مقابل 24.3 مليار درهم في عام 2002، وقد تزايد النمو في حركة التجارة الخارجية خلال عام 2012 بنسبة 513.8% مقارنة بعام 2002. وخلال هذه الفترة بلغت الزيادة في الصادرات 14.5 مليار درهم بنسبة 1539.5% وفي المعاد تصديره (1203.1%)، وفي الواردات (435.3%).

جدول الصادرات غير النفطية عبر منافذ إمارة أبوظبي للأعوام 2002 - 2012

القيمة بالمليون درهم والكمية بالألف طن

السنة	القيمة	الكمية	التغير في القيمة	التغير في الكمية	المساهمة في تغير القيمة %	المساهمة في تغير الكمية %
مجموع التغير			14471.6	2966.7	100	100
2002	940	500	0.0	0.0		
2003	1,832	724	892.3	223.7	6.2	7.5
2004	2,651	837	819.1	112.9	5.7	3.8
2005	3,186	872	535.0	35.0	3.7	1.2
2006	4,587	870	1400.3	2.0-	9.7	0.1-
2007	5,805	1,256	1218.7	386.2	8.4	13.0
2008	6,252	1,377	446.7	120.3	3.1	4.1
2009	9,501	1,267	3248.8	109.7-	22.4	3.7-
2010	11,611	1,404	2110.0	137.4	14.6	4.6
2011	11,478	1,531	132.8-	127.0	-0.9	4.3
2012	15,412	3,467	3933.6	1395.8	27.2	65.3

المصدر: دائرة المالية – إدارة الجمارك.

شهدت صادرات أبوظبي غير النفطية نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث زادت قيمة الصادرات بمقدار 14472 مليون درهم عمّا كانت عليه في عام 2002 وهذه الزيادة تفاوتت من سنة إلى أخرى وقد سجّلت هذه الزيادة أعلى مساهمة لها في عام 2012 بقيمة 3933.6 مليون درهم بنسبة 27.2% من قيمة الزيادة الكليّة خلال الفترة من 2002 إلى 2012 قابلها زيادة في كميّة الصادرات غير النفطية بمقدار 1935.8 ألف طن من مجمل الزيادة التي بلغت 2966.7 ألف طن وبنسبة 65.3% خلال الفترة 2002–2012 .

شكل 3/5: المعاد تصديره من التجارة السلعيّة غير النفطيّة عبر منافذ إمارة أبوظبي

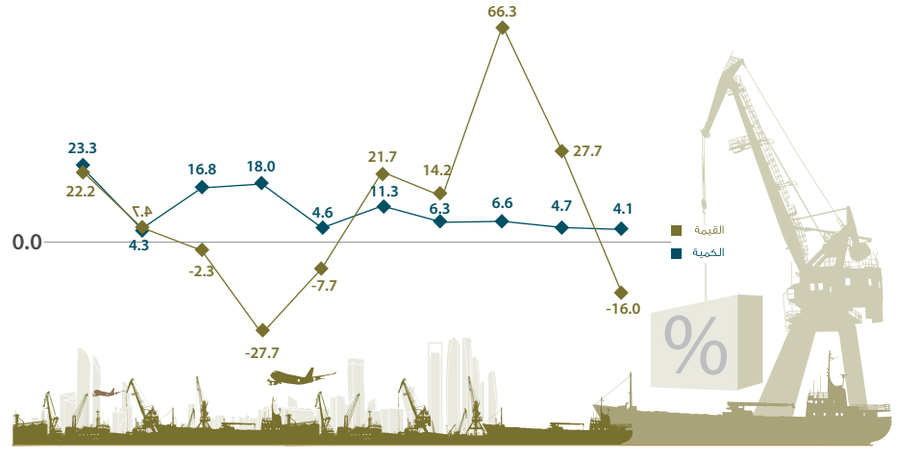

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

كما يوضّح الشكل البياني حركة المعاد تصديره من خلال منافذ إمارة أبوظبي الجمركية خلال السنوات العشر الماضية فبلغت الزيادة في قيمة المعاد تصديره 13613.4 مليون درهم، وقد سجّلت أعلى زيادة في قيمة المعاد تصديره في عام 2012 فبلغت 3177.9 مليون درهم مشكّلة 23.3% من قيمة الزيادة خلال السنوات العشر المشار إليها وحققت زيادة في الكميّة بمقدار 43.8 ألف طن بنسبة 22.2% من مجمل الزيادة في الكميّات للفترة المذكورة كما سجّلت أعلى زيادة في الكميّة في عام 2005 بنسبة 66.3% من إجمالي الزيادة في الكميّة.

جدول الواردات عبر منافذ إمارة أبوظبي للأعوام 2002 - 2012
القيمة بالمليون درهم والكمية بالألف طن

السنة	القيمة	الكمية	التغير في القيمة	التغير في الكمية	المساهمة في تغير القيمة %	المساهمة في تغير الكمية %
مجموع التغير			96945.6	12776.8	100.0	100.0
2002	22,226	4,414				
2003	26,673	4,912	497.6	497.6	4.6	3.9
2004	33,115	5,725	813.0	813.0	6.7	6.4
2005	35,214	6,147	422.4	422.4	2.2	3.3
2006	45,698	7,518	1371.4	1371.4	10.8	10.7
2007	63,341	8,880	1361.9	1361.9	18.2	10.7
2008	90,227	11,407	2527	2527.0	27.8	19.8
2009	93,872	12,016	608.2	608.2	3.7	4.8
2010	86,574	12,763	747.1	747.1	-7.5	5.8
2011	116,374	16,236	3473.7	3473.7	30.8	27.2
2012	118,972	17,191	954.5	954.5	2.7	7.5

المصدر: دائرة المالية – إدارة الجمارك.

أما الواردات فحققت زيادة في القيمة بمقدار 96745.6 مليون درهم موزّعة على السنوات العشر بنسب متفاوتة بلغت مداها الأعلى في عام 2011 بقيمة 29800.3 مليون درهم مشكّلة 30.8% من إجمالي الزيادة خلال السنوات العشر وقابلها أيضاً أعلى نسبة زيادة في الكميّات بلغت 27.2%، وقد سجّلت الواردات قيمة عالية تأتي في المرتبة الثانية بقيمة 26936.1 مليون درهم في عام 2008 وبنسبة 27.8% من قيمة إجمالي الزيادة في الفترة المذكورة قابلها زيادة في الكميّة بنسبة 19.8% من إجمالي الزيادة في الكميّة للفترة نفسها. والمتتبّع لحركة النمو في كل من القيمة والكميّة زيادة أو نقصاناً يستشعر مدى قوة الأسعار وتغيّراتها في التأثير في هذين المتغيّرين (القيمة والكميّة).

7/5 الإحصاءات المالية

يعدّ قطاع المؤسسات المالية نشاطاً مهماً يسهم في التنمية الشاملة لاقتصاد إمارة أبوظبي. وقد ساهمت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي في ارتفاع في الطلب على قطاع المؤسسات المالية لتوفير موارد مالية للمشروعات والاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ترتبط الوساطة المالية في الغالب بالبنوك المسجّلة في أبوظبي، كما أن هناك أيضاً المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى، مثل الشركات القابضة، وشركات التمويل والائتمان. وتعدّ المصارف المسجّلة في أبوظبي في معظمها شركات تابعة أو فروعاً لبنوك في الخارج وقد بلغ عددها في إمارة أبوظبي في 31 ديسمبر 2012 ما يعادل 51 مصرفاً، في حين بلغ عدد البنوك التي تتخذ أبوظبي مقراً لها سبعة بنوك.

وارتفعت القيمة المضافة لقطاع المؤسسات المالية من 11,984 مليون درهم في عام 2002 إلى 34,735 مليون درهم في عام 2012 بمتوسط نمو سنوي مقداره 11.6%. ونتيجة للزيادة الكبيرة في القيمة المضافة للقطاع غير المالي، انخفضت مساهمة قطاع المؤسسات المالية من القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية غير النفطية إلى حدّ ما خلال الفترة المرجعية.

جدول 9/5: الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب القطاعات المالية وغير المالية بالأسعار الجارية
(مليون درهم)

السنة	المجموع	مؤسسات القطاع غير المالي	مؤسسات القطاع المالي	الإدارة العامة والدفاع	الخدمات المنزلية	ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة
2002	195,356	180,368	11,984	9,464	801	7,262
2003	228,220	212,634	13,222	9,762	843	8,241
2004	291,135	274,006	15,292	10,045	880	9,088
2005	383,430	365,641	17,988	10,324	913	11,436
2006	492,249	473,188	21,119	10,675	922	13,654
2007	545,367	521,724	27,294	11,571	1,011	16,233
2008	705,159	675,438	29,575	18,653	1,309	19,815
2009	535,311	505,671	30,154	20,559	1,503	22,575
2010	639,952	600,861	29,332	30,662	1,572	22,475
2011	846,684	806,170	32,885	33,506	1,787	27,665
***2012**	911,591	869,034	34,735	34,846	2,019	29,043

*تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 10/5: معدّلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المالية وغير المالية بالأسعار الجارية

(%)

السنة	المجموع	مؤسسات القطاع غير المالي	مؤسسات القطاع المالي	الإدارة العامة والدفاع	الخدمات المنزلية	ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة
2002	**5.2**	5.5	12.6	3.6	5.1	23.6
2003	**16.8**	17.9	10.3	3.1	5.2	13.5
2004	**27.6**	28.9	15.7	2.9	4.4	10.3
2005	**31.7**	33.4	17.6	2.8	3.7	25.8
2006	**28.4**	29.4	17.4	3.4	1.0	19.4
2007	**10.8**	10.3	29.2	8.4	9.7	18.9
2008	**29.3**	29.5	8.4	61.2	29.4	22.1
2009	**-24.1**	-25.1	2.0	10.2	14.8	13.9
2010	**19.5**	18.8	-2.7	49.1	4.6	-0.4
2011	**32.3**	34.2	12.1	9.3	13.7	23.1
***2012**	**7.7**	7.8	5.6	4.0	13.0	5.0

*تقديرات أولية.

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 11/5: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المالية وغير المالية بالأسعار الجارية

(%)

السنة	المجموع	مؤسسات القطاع غير المالي	مؤسسات القطاع المالي	الإدارة العامة والدفاع	الخدمات المنزلية	ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة
2002	**100**	92.3	6.1	4.8	0.4	3.7
2003	**100**	93.2	5.8	4.3	0.4	3.6
2004	**100**	94.1	5.3	3.5	0.3	3.1
2005	**100**	95.4	4.7	2.7	0.2	3.0
2006	**100**	96.1	4.3	2.2	0.2	2.8
2007	**100**	95.7	5.0	2.1	0.2	3.0
2008	**100**	95.8	4.2	2.6	0.2	2.8
2009	**100**	94.5	5.6	3.8	0.3	4.2
2010	**100**	93.9	4.6	4.8	0.2	3.5
2011	**100**	95.2	3.9	4.0	0.2	3.3
***2012**	**100**	95.3	3.8	3.8	0.2	3.2

*تقديرات أولية.

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

8/5 مالية الحكومة العامة

ارتفعت إيرادات حكومة أبوظبي بنسبة 167.3% في عام 2012 مقارنة بعام 2005. ويُعزى هذا الارتفاع إلى النمو في إيرادات كل من العائدات البترولية والإيرادات الضريبية، والإيرادات الرأسمالية، والإيرادات الجارية للدوائر بنسبة 179.1% و285.9% و54.3% على التوالي. وسّعت الحكومة من مشاركة القطاع العام في التنمية الإنتاجية عن طريق زيادة الإنفاق الرأسمالي بشكل كبير منذ عام 2005. وقد ازدادت حصّة الإنفاق الرأسمالي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام من 22.4% في عام 2005 إلى 48.5% في عام 2012. وساهمت البنود الفرعية مثل التحويلات الرأسمالية، والإنفاق الرأسمالي على السلع والخدمات، والإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية بنسب 25.1%، 17.0% و6.4% من إجمالي النفقات في عام 2012. خلال الفترة المرجعية 2005–2012، انخفض الإنفاق الجاري كنسبة مئوية من الإنفاق العام من 77.6% في عام 2005 إلى 51.5% في عام 2012 حيث استبدلت الحكومة هذا النوع من الإنفاق وبدأت في الإنفاق على إنشاء بنية تحتية حديثة في الإمارة. وساهمت البنود الفرعية مثل التحويلات الجارية، والرواتب والأجور والسلع والخدمات بنسب 32.2% و10.3% و9.0% من إجمالي النفقات الجارية في عام 2012 مقارنة بـ (47.0%) و15.4% و15.2% في عام 2005.

الشكل 4/5: التوزيع النسبي لإيرادات حكومة أبوظبي

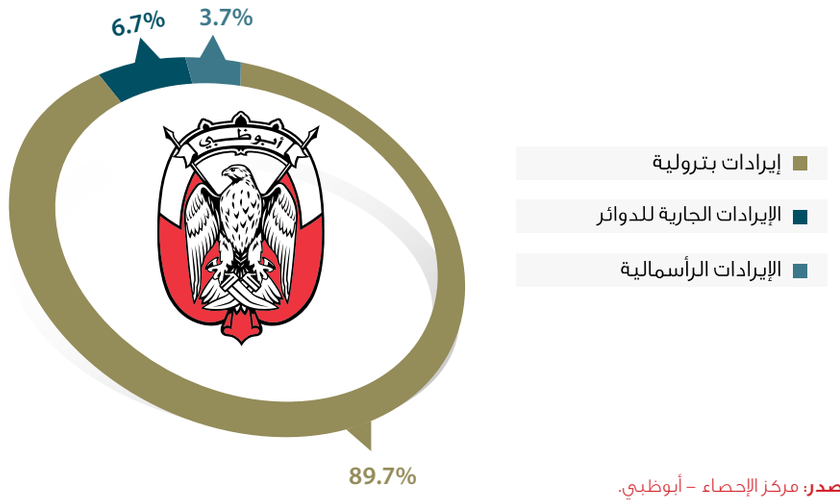

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 12/5: التوزيع النسبي لإيرادات حكومة أبوظبي

(%)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012*
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
العائدات البترولية والإيرادات الضريبية	85.9	92.3	91.6	92.0	89.2	82.6	90.6	89.7
الإيرادات الجارية للدوائر	11.6	5.8	6.5	6.4	8.1	7.3	6.5	6.7
الإيرادات الرأسمالية	2.5	1.9	1.9	1.6	2.7	10.1	2.9	3.7

*تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 13/5: التوزيع النسبي للنفقات العامة لحكومة أبوظبي

(%)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012*
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
النفقات الجارية	77.6	80.8	76.2	64.3	60.8	48.5	49.1	51.5
الأجور والرواتب	15.4	14.1	13.4	11.4	9.8	11.3	10.8	10.3
السلع والخدمات	15.2	14.2	12.5	10.8	11.2	9.6	11.4	9.0
التحويلات الجارية	47.0	52.5	50.3	42.1	39.8	27.6	26.8	32.2
النفقات الرأسمالية	22.4	19.2	23.8	35.7	39.2	51.5	50.9	48.5
الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية	12.8	8.7	4.8	7.2	10.9	9.1	9.7	6.4
الإنفاق الرأسمالي على السلع والخدمات	1.0	0.4	0.7	0.2	0.4	17.7	17.8	17.0
التحويلات الرأسمالية	8.6	10.1	18.3	28.3	27.9	24.8	23.4	25.1

*تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

9/5 الأجور والتعويضات

زادت القيمة الإجمالية لتعويضات العاملين بالأسعار الجارية من 35,050 مليون درهم في عام 2002 إلى 164,128 مليون درهم في عام 2012، بمتوسط نمو سنوي مقداره 16.9%. وقد سُجل أعلى معدّل نمو (31.7%) خلال هذه الفترة في عام 2008، ثم عام 2010 بنسبة 28.8%. وكانت الأنشطة الاقتصادية الرئيسة المساهمة في نمو تعويضات العاملين خلال فترة السنوات العشر المنتهية في عام 2012 هي صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، والعقارات، والنقل والتخزين بمتوسط زيادة سنوي بلغ 33.9% و28% و25.9% على التوالي.

جدول 14/5: التوزيع النسبي للنفقات العامة لحكومة أبوظبي حسب النوع
(%)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012*
إجمالي النفقات	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
مصروفات الدوائر المتكررة	23.7	25.0	31.9	26.3	27.6	25.4	26.8	25.0
مصروفات التطوير	11.8	7.7	4.0	6.9	10.8	9.1	9.7	6.4
المساهمة في نفقات الحكومة الاتحادية	42.4	40.0	35.8	31.8	27.5	32.2	30.9	30.3
المساعدات والقروض	18.2	21.0	21.2	28.0	24.7	23.0	25.7	32.2
مدفوعات رأسمالية	3.9	6.3	7.1	7.0	9.3	10.3	6.9	6.1

* تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 15/5: جدول 1.1 تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (مليون درهم)

النشاط الاقتصادي	2002	2008	2009	2010	2011	2012*
المجموع	**35,050**	**95,068**	**107,618**	**138,576**	**150,427**	**164,128**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,526	1,379	1,437	1,394	1,571	1,637
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	2,187	7,154	7,991	8,265	9,293	10,800
الصناعات التحويلية	2,719	7,572	10,220	11,044	12,086	13,548
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	725	1,193	1,878	2,176	2,157	2,286
التشييد والبناء	4,286	14,924	16,169	23,638	25,493	27,729
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات النارية	3,158	8,953	6,603	8,281	8,874	9,930
النقل والتخزين	944	4,879	5,106	6,934	7,361	7,946
خدمات الإقامة والطعام	613	1,993	2,038	3,172	3,425	3,699
المعلومات والاتصالات	652	2,849	4,185	4,740	4,924	5,234
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1,825	4,877	5,525	7,743	7,998	8,319
الأنشطة العقارية	255	1,088	1,965	1,692	1,895	2,122
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1,907	7,101	5,963	9,449	9,943	11,245
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	889	2,407	3,764	3,388	4,043	4,385
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	9,464	18,653	20,559	30,662	33,506	34,846
التعليم	2,080	5,428	6,043	6,334	7,695	8,855
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	728	2,373	5,638	6,883	7,220	8,304
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	290	935	1,033	1,210	1,155	1,223
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	801	1,309	1,503	1,572	1,787	2,019

* تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

10/5 الأسعار

تعدّ الإحصاءات السعرية بشكل عام والرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل خاص من أهم المؤشرات الإحصائية السعرية التي تستخدم في قياس التطورات والتغيّرات الاقتصادية، حيث يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمقارنة أسعار سلة من السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين مختلفتين. تسمّى الفترة التي نريد معرفة التغيّر في أسعارها فترة المقارنة، وتسمّى الفترة التي نقارن بها فترة الأساس. ومن خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكننا حساب التضخم السنوي في أسعار المستهلك. حيث يعرّف التضخم السنوي لسنة ما بأنه معدّل الارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك في تلك السنة مقارنة بأسعار السنة السابقة لها.

التضخم وهو الزيادة المفرطة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات، حيث تشكّل معدّلات التضخم التي تتجاوز 5% خطورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وظلّت حكومة أبوظبي ترصد تطوّرات الأسعار القياسية لأسعار المستهلك ومعدّلات التضخم بشكل سنوي منذ عام 1977، بينما بدأ مركز الإحصاء – أبوظبي تجميع هذه المؤشرات ونشرها شهرياً منذ عام 2008.

يقوم قسم الدخل والأسعار في مركز الإحصاء – أبوظبي بحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى مجموعات الإنفاق حسب مستوى رفاه الأسرة ونوعها. ومن الجدير بالذكر أن مركز الإحصاء يعتمد التوصيات العالمية وأفضل الممارسات الدولية في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحسابه.

شكل 5/5: معدّلات التضخم السنوية في إمارة أبوظبي

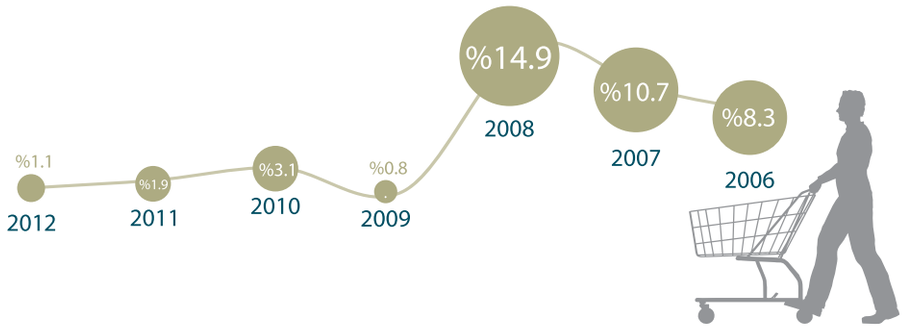

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

لقد شهدت إمارة أبوظبي طوال العقود الثلاثة الماضية حالة من الاستقرار النسبي في الأسعار، تخلّلتها قفزات في معدّلات التضخم في سنوات معدودة، وعلى وجه التحديد مطلع الثمانينيات بسبب حرب الخليج الأولى، وعامي 2007 و2008 في ظل النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته الإمارة خلال هذين العامين، وما صاحبه من ارتفاع في الطلب المحلي على السلع والخدمات وزيادة الإنفاق الحكومي، إذ إن ارتفاع الأسعار يعدّ ظاهرة حتميّة في الاقتصادات سريعة النمو حينما يتخلّف العرض عن مجاراة الطلب، خاصة بالنسبة إلى القطاع العقاري، حيث شكّلت الإيجارات أكبر مصدر لزيادة الأسعار خلال هذين العامين، كما أن الارتفاع في الإيجارات يؤدّي إلى ارتفاع تكلفة الأعمال على نطاق الأنشطة الاقتصادية جميعها.

لقد تمّ تطوير الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب مستوى رفاه الأسرة من قبل قسم الدخل والأسعار في مركز الإحصاء – أبوظبي، وذلك لإظهار أثر التغيّر في أسعار المستهلك على مختلف شرائح المجتمع. حيث تمّ تقسيم المجتمع إلى خمس شرائح تمثّل خمسة مستويات معيشية، وذلك بالاعتماد على متوسط الإنفاق السنوي للفرد الذي بدوره يعكس مستوى دخل الفرد. وتمثّل كل شريحة من هذه الشرائح نمط استهلاك الأسر التي تنتمي إلى الشريحة. وقد تمّ تسمية الشريحة الأولى: مستوى رفاه الطبقة الدنيا، والثانية: مستوى رفاه الطبقة تحت المتوسطة، والثالثة: مستوى رفاه الطبقة المتوسطة، والرابعة: مستوى رفاه الطبقة فوق المتوسطة، والشريحة الخامسة: مستوى رفاه الطبقة العليا.

وتكمن أهميّة هذا الرقم من خلال إظهار نسبة تأثر كل شريحة عندما تتغيّر أسعار سلعة/خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات من خلال حساب نسب التضخم لكل شريحة. وعليه يمكن من خلال هذا الرقم تحديد السلع التي يمكن رفع أسعارها دون التأثير/التأثير القليل في شرائح معيّنة وعادة ما تكون الشريحة الدنيا. أي يمكّننا الرقم من استهداف شرائح بعينها عند التفكير برفع أسعار سلع معيّنة دون التأثير/التأثير الضئيل في الشرائح الأخرى.

شكل 6/5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب مستوى رفاه الأسرة لعام 2012 (100=2007)

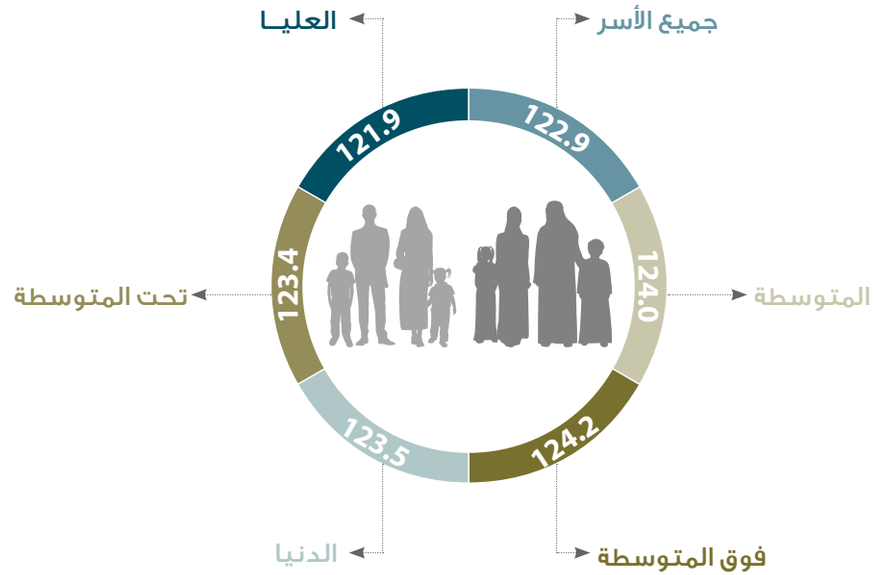

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

جدول 16/5: الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب نوع الأسرة لعام 2012 (100=2007)

الشهر	نوع الأسرة			
	مواطنون	غير مواطنين	جماعية	جميع الأسر
يناير	121.6	122.5	121.7	122.0
فبراير	121.6	122.3	121.3	121.9
مارس	122.0	122.7	121.5	122.2
إبريل	122.1	123.0	122.5	122.5
مايو	122.3	123.3	123.0	122.8
يونيو	122.5	123.5	123.8	123.0
يوليو	122.8	123.9	124.3	123.4
أغسطس	122.6	123.8	124.4	123.3
سبتمبر	123.1	124.2	124.4	123.7
أكتوبر	123.1	124.3	124.6	123.7
نوفمبر	123.0	124.1	124.5	123.6
ديسمبر	122.7	123.8	123.7	123.3
المعدّل	**122.5**	**123.5**	**123.3**	**122.9**

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

شكل 7/5: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب نوع الأسرة لعام 2012 (100=2007)

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

الفصل 6

1/6 النفط والغاز

بدأت أولى المحاولات للتنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي في 11 يناير 1939، بعدها بفترة قصيرة بدأت إرهاصات الحرب العالمية الثانية حيث تباطأت عمليات التنقيب طوال سنوات الحرب. وبانتهاء الحرب عادت عمليات التنقيب في الإمارة عام 1947 ولكن كل التجارب التي أجريت كانت تؤكد عدم الجدوى الاقتصادية لاستخراج النفط لارتفاع تكلفة الاستخراج وانخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت، واستمر هذا الوضع حتى عام 1959 حيث تمّ اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل مربان. أبحرت أول سفينة محمّلة بالنفط إلى أسواق النفط العالمية من جزيرة «داس» في إمارة أبوظبي أواخر يوليو عام 1962، لتكون بذلك بداية التطور الكبير والتنمية الشاملة والمستمرة التي ظلّت تشهدها الإمارة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، وخلال العقود الخمسة الماضية ظل الأداء الاقتصادي في الإمارة يمثّل انعكاساً مباشراً لتطوّرات قطاع النفط الخام، ليس فقط لأن مبيعات النفط تشكّل المصدر الرئيس للدخل القومي، ولكن أيضاً باعتبار النفط محرّكاً أساسياً للقطاعات غير النفطية، من خلال ما تنفقه الإمارة على دعم هذه القطاعات.

منذ ذلك التاريخ حتى الآن، ظل قطاع النفط في الإمارة يشكّل الدعامة الأساسية للاقتصاد المحلي والمصدر الرئيس للدخل القومي، وسيبقى كذلك لسنوات عديدة مقبلة، حيث تحتل أبوظبي المرتبة السادسة عالمياً من حيث حجم الاحتياطي العالمي، إذ يقدّر الاحتياطي المؤكّد من نفط أبوظبي بنحو 92 مليار برميل حالياً، وهو ما يعادل 7% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكّد من النفط، بينما يشكّل إنتاجها الحالي أكثر من 8% من إجمالي ناتج «أوبك»، وبذلك فإن بإمكان إمارة أبوظبي أن تواصل إنتاجها من النفط لمدة تتجاوز 100 عام من الآن، حسب معدّلات الإنتاج الحالية. وبرغم كل ذلك، يظلّ الدور الأكثر أهميّة في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد، ليس النفط في حدّ ذاته، وإنما القيادة الرشيدة التي أدارت موارد النفط وتديرها وتوظّفها لمصلحة الشعب ورفاهيته.

لقد بلغت نسبة مساهمة نشاط النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012 ما يعادل 56.1% مقارنة بـ (56.9%) في عام 2011. وقد تبنّت حكومة أبوظبي سياسة طويلة المدى تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي. ويعدّ هذا التنويع ضرورة حتميّة لضمان النمو المتوازن لاقتصاد الإمارة في المستقبل.

لا تقلّ أهميّة الغاز الطبيعي عن النفط الخام كمصدر من مصادر الطاقة وكمادة أولية للعديد من الصناعات. وقد زاد إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول الرئيسة العاملة في أبوظبي بصورة ملحوظة، تنتج إمارة أبوظبي الغاز من الحقول جميعها المنتجة للبترول سواء البحرية أو البرية، وتضطلع بدور تصنيع الغاز في أبوظبي عدد من شركات الغاز. والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد هيدروكربونية في صورتها الغازية، التي يشكّل النفط صورتها السائلة، وتوجد معه في معظم حقول النفط، وتنتج معه وتسمّى الغاز المصاحب، كما أن الغاز الطبيعي قد

يوجد في حقول مستقلة عن حقول النفط ويسمّى الغاز غير المصاحب. وبهدف الاستفادة من هذه الثروة الوطنية فقد تمّ تنفيذ عدد من المشروعات لتسييل الغاز، في «جزيرة داس» والرويس. ويستخدم الغاز الطبيعي حالياً ضمن نمطين: الأول تسييله وتصديره إلى الخارج، والثاني توجيه جزء منه نحو الصناعات البتروكيماوية بتحويل الغاز إلى أمونيا جافة ثم إلى يوريا تستعمل سماداً، ولقد كانت نتائج استغلال هذه الثروة على الاقتصاد المحلي واضحة، بالإضافة إلى الاستخدامات المحلية لهذه الثروة كطاقة ومادة أولية للعديد من الصناعات.

وقد شكّل الاستهلاك المحلي المتزايد لأغراض توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات المتنامية حوافز مشجّعة لإمارة أبوظبي كي تزيد من استخدامها للغاز الطبيعي، حيث شكّل الاستهلاك المحلي ما نسبته 91% من إجمالي الإنتاج خلال العقد الماضي، مقارنة بـ (16%) فقط خلال عقد السبعينيات. كما أن تطوير حقول الغاز الطبيعي أدّى إلى ارتفاع إنتاج المكثفات التي لا تخضع لحصص «أوبك» وتصديرها، علماً بأن صادرات الغاز تشكّل مصدراً أكثر استقراراً للإيرادات من النفط، حيث إن الكميّة تثبت على أساس فترة تعاقدية، بينما تكون أسعاره أقل تعرّضاً للتغيير.

جدول 1/6: إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي

السنة	النفط الخام (ألف برميل)*		الغاز الطبيعي (مليون قدم مكعب)	
	الإنتاج السنوي	المتوسط اليومي	الإنتاج السنوي	المتوسط اليومي
2002	633,275	1,735	2,092,582	5,733
2003	717,955	1,967	2,165,545	5,933
2004	794,220	2,170	2,289,696	6,256
2005	818,330	2,242	2,069,550	5,670
2006	838,770	2,298	2,016,863	5,526
2007	863,225	2,365	1,915,758	5,249
2008	928,000	2,536	1,678,043	4,585
2009	795,991	2,181	1,777,720	4,870
2010	825,291	2,261	2,174,057	5,956
2011	913,191	2,502	2,305,798	6,317
2012	948,200	2,591	2,791,815	7,628

*الإنتاج لا يتضمّن المكثفات.

المصدر: شركة بترول أبوظبي الوطنية – أدنوك.

ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للإمارة من النفط الخام من 1.7 مليون برميل يومياً خلال عام 2002 إلى 2.6 مليون برميل يومياً في عام 2012، بنمو سنوي مقداره 4.9%. وخلال الفترة نفسها، ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للإمارة من الغاز الطبيعي من 5,733 مليون قدم مكعب يومياً إلى 7,628 مليون قدم مكعب يومياً، بنمو سنوي مقداره 3.3%.

تمتلك إمارة أبوظبي نحو 212 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يضعها في الترتيب السابع عالمياً من حيث الاحتياطي المؤكد، حيث تعدّ مكامن غاز الخف الطبيعي غير المصاحب الموجودة تحت حقلي أم الشيف وأبو البخوش من أكبر احتياطات الغاز في العالم.

شكل 1/6: متوسط سعر خامات النفط لإمارة أبوظبي (دولار/ برميل)

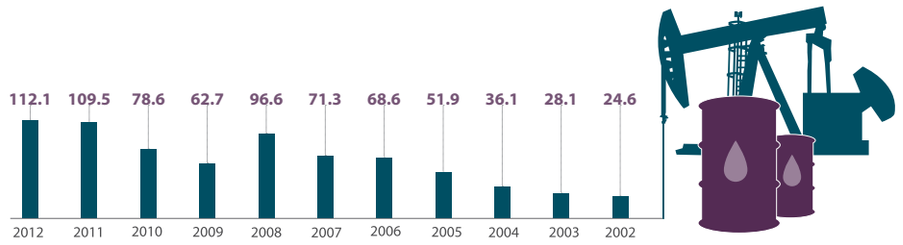

المصدر: شركة بترول أبوظبي الوطنية – أدنوك.

ارتفعت أسعار النفط الخام عالمياً خلال الأعوام من 2002 إلى 2012 ارتفاعاً ملحوظاً، وتمتلك إمارة أبوظبي أجود أنواع الخامات النفطية من أهمّها: خام مربان، وخام أم الشيف، وخام زاكوم السفلي، وخام زاكوم العلوي. وارتفع متوسط سعر برميل نفط الخام للإمارة من 24.6 دولار للبرميل في عام 2002 إلى 112.1 دولار للبرميل في عام 2012، بنمو سنوي مقداره 35.6%.

ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للإمارة من المنتجات البترولية المكرّرة من 49.4 ألف طن متري يومياً في عام 2005 إلى 56.4 ألف طن متري يومياً في عام 2012، بنمو سنوي مقداره 2%. وخلال الفترة نفسها، ارتفع المتوسط اليومي للمبيعات المحلية للمنتجات البترولية المكرّرة من 9.5 ألف طن متري يومياً إلى 28.4 ألف طن متري يومياً، بنمو سنوي مقداره 28.4%، بينما تراجعت كميّة الصادرات اليومية للمنتجات البترولية المكرّرة من 30.2 ألف طن متري يومياً في عام 2005 الى 27.3 ألف طن متري يومياً في عام 2012، بانخفاض سنوي مقداره 1.4%.

2/6 الصناعة التحويلية

إن توجّه أبوظبي نحو إنشاء مجمّعات صناعية رئيسة ذات كثافة رأسمالية وتقنية عالية، بالتعاون مع دول صناعية كبرى، يأتي ضمن اعتبار الصناعة أولوية السياسة الاقتصادية لأبوظبي، حيث شهدت السنوات الماضية قيام الأجهزة المعنية بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتوسّع الكبير في النشاط الصناعي من خلال إقامة العديد من الصناعات المتطوّرة في مختلف الأنشطة الصناعية، وتمكّنت أمارة أبوظبي من وضع قاعدة صلبة لانطلاقة كبرى للإنتاج الصناعي يمكن توسيعها وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في اقتصاد الإمارة، خاصة أن الجهات المعنية في الإمارة لديها الرغبة الجادة في مواصلة الدعم وتشجيع هذه القطاعات من خلال إصدار المزيد من القوانين الداعمة والمحفزة للتنمية الصناعية والاهتمام المتزايد بنوعية المنتجات الصناعية. وتعدّ صناعات الألمنيوم والحديد والصلب والزجاج والمعادن والبلاستيك والصناعات البتروكيماوية من بعض الصناعات الثقيلة التي تمّ تحديدها كمجالات قادرة على دفع عجلة النمو في قطاع الصناعة.

تلعب الصناعة دوراً مهماً في الهيكل الاقتصادي لإمارة أبوظبي باعتبارها أحد المحاور الرئيسة التي ترتكز عليه وتتشابك معه معظم فروع الإنتاج الأخرى، كما أنها أهم مصادر تنويع الدخل القومي بحكم تعدّد مجالات أنشطتها وسعة طاقاتها الاستيعابية للموارد الطبيعية والموارد البشرية بتخصّصاتها المختلفة. لذا فإن التوجّه إلى تأسيس حركة صناعية متطوّرة يتصدّر قائمة أولويات خطط التنمية وبرامجها.

وبفضل المجهود الكبير الذي بذل خلال السنوات الماضية لتنمية قطاع الصناعات التحويلية وتطويره، باعتباره العمود الفقري لخطة تنويع القاعدة الاقتصادية في إمارة أبوظبي، فقد بلغ حجم القيمة المضافة لنشاط الصناعات التحويلية 53,359 مليون درهم في عام 2012 بنسبة زيادة 11.2% على عام 2011 وبنمو سنوي مقداره 26% عن عام 2009. في حين بلغ الإنتاج الإجمالي 194,358 مليون درهم في عام 2012 بارتفاع مقداره 9.5% عن عام 2011 وبنمو سنوي مقداره 32.5% عن عام 2009.

وارتفعت حصة نشاط الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 10.1% خلال عام 2009 إلى 13.4% خلال عام 2012. بينما شكّلت حصّة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة نحو 5.9% لعام 2012. في حين ارتفعت حصّة الإنتاج الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي من 18.4% في عام 2009 إلى نحو 21.3% لنشاط الصناعات التحويلية في عام 2012.

وأظهرت نتائج المسح ارتفاعاً في قيمة تعويضات العاملين في نشاط الصناعات التحويلية من 10,220 مليون درهم في عام 2009 إلى 13,548 مليون درهم في عام 2012 بنمو سنوي مقداره 10.9%.

3/6 البتروكيماويات

تتبوأ إمارة أبوظبي مكانة متميزة تسمح لها بزيادة مساهمتها في صناعة البتروكيماويات العالمية، نظراً إلى ما يتوافر لها من المقوّمات الأساسية التي تؤهّلها للتفوّق وإنتاج أجود أنواع المنتجات البتروكيماوية الأساسية للصناعات التحويلية. وتعدّ صناعة البتروكيماويات أحد القطاعات المهمّة ضمن الخطة المستقبلية لتنويع اقتصاد الإمارة.

تشير البيانات إلى زيادة نمو إجمالي إنتاج البتروكيماويات من 2,053,799 طناً متريا عام 2005 إلى 2,780,681 طناً متريا عام 2012، أي بمتوسط نمو سنوي مقداره 5%، وفي الوقت ذاته بلغ الارتفاع السنوي لصادرات تلك المنتجات بنسبة 32.3% أي من 650,800 طن متري عام 2005 إلى 2,124,668 طناً متريا عام 2012.

ومن أهم المنتجات البتروكيماوية التي برزت فيها الإمارة، الأمونيا وأسمدة اليوريا والبولي إيثيلين والبولي بروبلين، وجاء البولي إيثيلين كأهم الصادرات البتروكيماوية خلال الأعوام من 2005 إلى 2012 بنسبة نمو سنوية نحو 10.1%، ومن الجدير بالذكر إنتاج منتج جديد هو البولي بروبلين، حيث يعدّ من أهم المنتجات البتروكيماوية لما يحتاج إليه من تكنولوجيا عالية الجودة وقدرة كبيرة على الإنتاج ولما لديه من طلب عالمي متزايد، وكان أول إنتاج له في عام 2010 مقداره 137,812 طناً متريا وارتفع ليصل إلى 636,729 طناً متريا عام 2012 ، وبلغت صادراته 532,500 طن متري للعام نفسه.

شكل 3/6: المبيعات المحلية للمنتجات البتروكيماوية

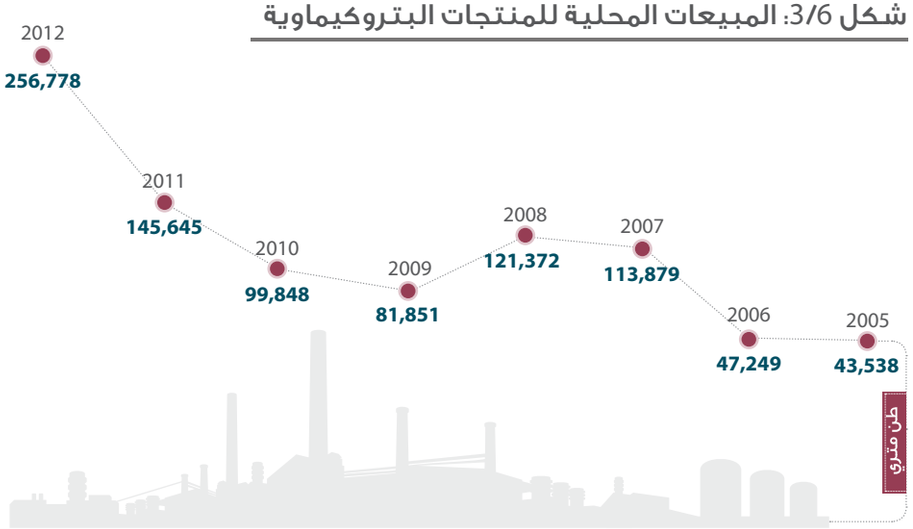

المصدر : شركة بترول أبوظبي الوطنية – أدنوك.

جدول 2/6: أهم إحصاءات نشاط الصناعات التحويلية

المؤشرات	2009	2010	2011	2012*
حصة النشاط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	5.6	5.6	5.7	5.9
حصة النشاط (% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية)	10.1	11.1	13.3	13.4
الإنتاج الإجمالي للنشاط (% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)	18.4	20.6	21.0	21.3
تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)	4.8	4.5	3.3	3.4
تعويضات العاملين (مليون درهم)	10,220	11,044	12,086	13,548

*تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

شكل 2/6: تعويضات العاملين لنشاط الصناعات التحويلية

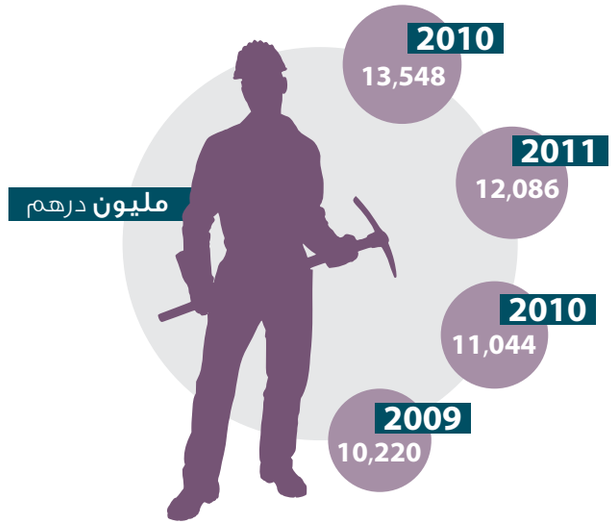

* تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

عاً في المبيعات المحلية للمنتجات البتروكيماوية من 43,538 طناً متريا في عام 2005 إلى 256,778 طناً متريا خلال عام 2012 بنمو سنوي مقداره 70%.

توضّح النتائج أن أسعار الصادرات البتروكيماوية في تصاعد من عام 2005 الى عام 2012، حيث كان البولي إيثيلين يتصدّر قائمة أسعار الصادرات بقيمة 1,134 دولار لكل طن متري عام 2005 واستمر بالصعود إلى أن وصل أعلى سعر له 1,701 دولار لكل طن متري عام 2008 ثم انخفض في عام 2009، وتعافى بعدها واستمر بالصعود إلى أن وصل إلى 1,475 دولار لكل طن متري عام 2012، والجدير بالذكر أن منتج بولي بروبلين يعدّ من أعلى أسعار الصادرات البتروكيماوية أيضاً، حيث كان سعر أول صادراته 1,305 دولار لكل طن متري عام 2010 وارتفع ليصل إلى 1,433 دولار لكل طن متري عام 2012.

شكل 4/6: أسعار صادرات المنتجات البتروكيماوية

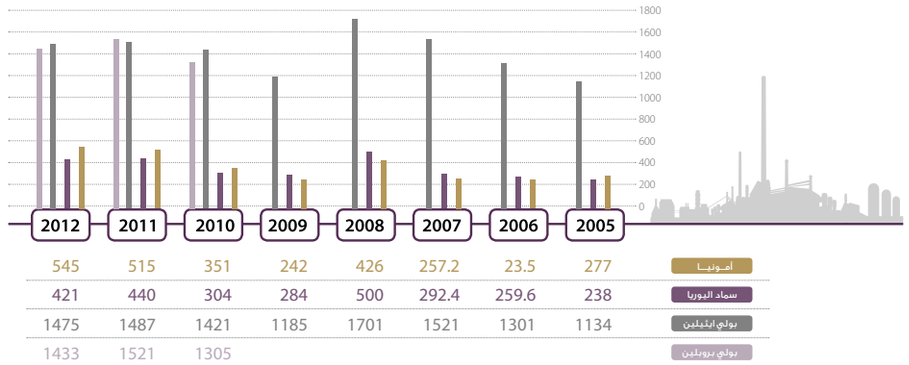

* البولي إيثيلين يتضمّن الإيثيلين في الأعوام (2005–2006).
المصدر: شركة بترول أبوظبي الوطنية – أدنوك.

4/6 الكهرباء والمياه

يحتل قطاع إنتاج الماء والكهرباء مكانة مهمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، نظراً إلى دوره الكبير في تقديم خدمات أساسية وضرورية للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولذلك تولي إمارة أبوظبي اهتماماً ملحوظاً لتطوير قطاع الماء والكهرباء، وقد بدأ هذا القطاع يشهد تطوراً ملحوظاً بعد صدور قانون إنشاء هيئة مياه وكهرباء أبوظبي في مارس 1998 وهي جهة إشرافية عليا تقوم بتنظيم نشاط الماء والكهرباء وتطويره وتنفيذ السياسات الحكومية في هذا الشأن.

جدول 3/6: الكميّات المتوافرة واستهلاك الكهرباء والمياه المحلاة

البيان	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الكهرباء (جيجاوات/ ساعة)						
الكميات المتوافرة	25,424	34,452	39,402	41,859	46,367	50,381
الاستهلاك	25,424	31,481	34,716	39,173	43,251	47,117
المياه المحلاة (مليون جالون بريطاني)						
الكميّات المتوافرة	163,241	198,648	211,448	211,793	219,788	238,605
الاستهلاك	146,727	170,202	173,781	192,028	211,510	232,999

ملاحظة: الاستهلاك يشمل الاستهلاك الداخلي للمحطات بالإضافة إلى المفقود عبر الشبكة
المصدر: شركة أبوظبي للماء والكهرباء.

وفي عام 2012 بلغ حجم الطاقة الكهربائية المتاحة في إمارة أبوظبي 50,381.2 جيجاوات/ساعة مقارنة بـ (25,423.9) جيجاوات/ساعة في عام 2005 بنمو سنوي مقداره 14.0%. وقد وصل استهلاك الكهرباء عام 2012 إلى 47,116.8 جيجاوات/ساعة بمعدّل نمو سنوي مقداره 2.9% عن عام 2005.

وبلغت كميّة المياه المحلاة المتوافرة 238,605 مليون جالون بريطاني في عام 2012، حيث ارتفعت كميّة المياه المحلاة بنمو سنوي مقداره 6.6% خلال الفترة من 2005 إلى 2012. وبالنسبة إلى استهلاك المياه المحلاة فقد بلغ 232,999 مليون جالون بريطاني في عام 2012 مقارنة بـ (146,727) مليون جالون بريطاني في عام 2005 بنمو سنوي مقداره 8.4%.

ويوضّح الجدول أدناه بأن إنتاج الكهرباء والمياه يعتمد على أنواع عديدة من الوقود منها الغاز الطبيعي، والنفط الخام، وزيت الغاز، وزيت الوقود، حيث بلغ إجمالي استهلاك الوقود 574,709 بليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2012 مقارنة بـ (372,818) بليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2005 بنمو سنوي مقداره 7.7%.

والجدير بالذكر أن الغاز الطبيعي يشكّل أعلى نسبة استخدام من إجمالي أنواع الوقود في توليد الكهرباء، حيث بلغ استهلاك الغاز الطبيعي 574,499 بليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2012 مقارنة بـ (370,973) بليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2005 وذلك بمعدّل نمو سنوي مقداره 7.8%.

جدول 4/6: استهلاك الوقود في نشاط الكهرباء والمياه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	**372,818**	**404,741**	**430,237**	**439,811**	**483,597**	**502,487**	**543,643**	**574,709**
غاز طبيعي	370,973	360,039	414,062	438,757	469,726	467,126	528,114	574,499
نفط خام	1,287	26,721	10,737	78	7,783	21,918	6,062	0
زيت الغاز	557	11,841	3,003	894	5,239	13,439	9,467	210
زيت الوقود	1	6,140	2,435	82	849	4	0	0

المصدر: شركة أبوظبي للماء والكهرباء.

5/6 البناء والتشييد

شهد نشاط التشييد والبناء في إمارة أبوظبي خلال السنوات الأخيرة نمواً كبيراً نتيجة لعوامل عدّة تركت أثرها الواضح عليه، منها الاحتياجات السكنية المتنامية وحجم الاستثمارات الضخمة في النشاط.

كما تشير الإحصاءات الواردة إلى أن معدّل النمو السنوي لعدد رخص الأبنية الصادرة على مستوى إمارة أبوظبي بلغ 17.0%، حيث بلغ عدد رخص البناء الصادرة 19,058 رخصة في عام 2012.

ونتيجة لزيادة في أعداد رخص البناء الصادرة ارتفع عدد المباني المنجزة من 6,183 مبنى في عام 2011 إلى 9,057 مبنى لعام 2012، بنسبة ارتفاع بلغت 46.5%.

ومن خلال تتبّع قيم الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد والبناء للأعوام 2007 – 2011، نلاحظ أن معدّل النمو السنوي لنشاط البناء والتشييد بلغ 28.5%. حيث بلغ الإنتاج الإجمالي لعام 2011 نحو 167.5 مليار درهم. ويعدّ نشاط البناء والتشييد من الأنشطة المهمّة في الاقتصاد على مستوى إمارة أبوظبي، حيث ساهم بنسبة 23.1% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لعام 2011.

جدول 5/6: عدد رخص البناء الصادرة حسب المنطقة

السنة	أبوظبي	العين	الغربية	المجموع
2009	8,819	2,949	855	**12,623**
2010	7,268	3,377	887	**11,532**
2011	11,293	3,439	1,001	**15,733**
2012	14,096	4,100	862	**19,058**

المصدر: دائرة الشؤون البلدية – بلديات أبوظبي والعين والغربية.

جدول 6/6: عدد المباني المنجزة حسب نوع المبنى والمنطقة

السنة	2011				2012			
نوع المبنى	أبوظبي	العين	الغربية	المجموع	أبوظبي	العين	الغربية	المجموع
سكني	3,055	1,040	98	4,193	5,582	1,513	410	7,505
سكني تجاري	1,233	65	0	1,298	754	0	0	754
صناعي	257	17	49	323	167	23	24	214
مرافق عامة	117	13	25	155	98	50	22	170
تجاري	93	73	1	167	59	98	4	161
زراعي	11	0	2	13	0	0	0	0
أخرى	6	25	3	34	1	12	240	253
المجموع	**4772**	**1233**	**178**	**6183**	**6661**	**1696**	**700**	**9057**

المصدر: دائرة الشؤون البلدية – بلديات أبوظبي والعين والغربية.

شكل 5/6: الإنتاج الإجمالي لنشاط البناء والتشييد

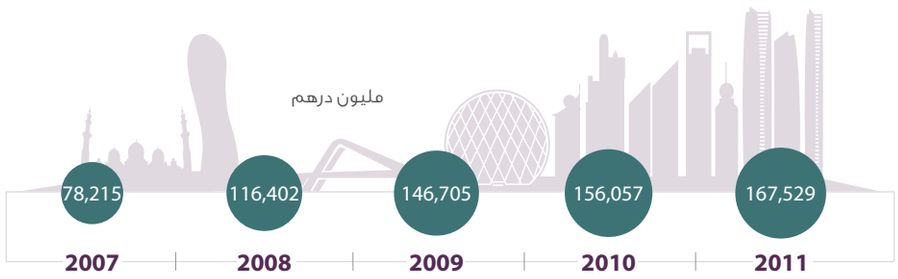

المصدر: دائرة الشؤون البلدية – بلديات أبوظبي والعين والغربية.

6/6 البنية التحتية الأساسية

أدّى سعي إمارة أبوظبي المتواصل نحو تنمية بناها التحتية وتحديثها إلى إنشاء واحدة من أفضل البنى التحتية المتطورة في العالم، وقد أنجزت حكومة أبوظبي خلال فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن شبكة متطوّرة من الطرق والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ وغيرها من مشروعات الهياكل الأساسية التي تمّ إحاطتها بخدمات على مستوى متقدّم.

تمكّنت إمارة أبوظبي خلال الحقب والسنوات الماضية من تشييد بنية أساسية متينة من شبكات الاتصالات والمواصلات والطرق والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ وغيرها من مشروعات الهياكل الأساسية التي وضعتها في مصاف الدول العصرية في العالم. وتمتاز إمارة أبوظبي بتوافر الطرق البرية السريعة الممهّدة التي تربط بين المناطق المختلفة داخل الإمارة، ويتمتّع الزائرون للإمارة بالتطوّرات التكنولوجية المتوافرة مثل خطوط الهاتف الثابت والمتنقل وخدمات الإنترنت فائقة السرعة وغيرها من مرافق البنية التحتية المتطوّرة.

ومن خلال الرؤية القيادية العليا وفلسفة التميّز المضمّنتين في مشروعات تنمية البنية التحتية كافة، تهدف إمارة أبوظبي إلى قيادة المنطقة والعالم بأسره في تشكيل المراكز الحضرية المستدامة، حيث تمكّنت الإمارة من بلورة استراتيجية حضرية طموح، ألا وهي «خطة أبوظبي 2030» التي قصد منها تمكين مخطّطي المدن من الاستجابة لحاجات التنمية الآنية والمستقبلية. ويقوم الملمح الرئيس لهذه الخطة على مفهوم المدينة المستدامة المبنية حول مناطق مجاورة مزدهرة. وفي تصوّر هذا المفهوم تركيز النمو والارتقاء بمستوى خدمات النقل وبناء طرق ذات استخدامات متعدّدة الأغراض بحيث تكون صديقة للمشاة، إلى جانب الحفاظ على بنية تحتية أكثر استدامة وأقل تكلفة، مع حماية البيئة المحيطة وتعزيزها. وقد وضعت أبوظبي إطاراً واضح المعالم والحدود للنمو المستدام بعيد المدى للمدينة. فهي تجسيد لرؤية جديدة لبرنامج بناء المدينة وتوسيعها، تقدّم الثقافة والمجتمع على الأهداف الربحية التجارية المجرّدة. والهدف الرئيس الذي ترمي إليه الخطة، هو تأكيد أن يكون الشكل المستقبلي لمدينة أبوظبي انعكاساً لتراثها وحفاظاً على هويتها، بما يسمح للمدينة بأن تكون نموذجاً للمدينة العربية المعاصرة. لقد أنفقت حكومة أبوظبي بسخاء على إنشاء بنية تحتية متطوّرة.

7/6 النقل والمواصلات

يعدّ النقل من أهم الصناعات المتطوّرة التي تسهم مساهمة فعّالة في إيجاد النقطة الزمانية والمكانية للسلع والخدمات ولذلك يلعب النقل دوراً رئيساً في عملية التنمية ويشكّل العنصر الأهم في البنية التحتية للاقتصاد. فعن طريق النقل يتم توسيع السوق أمام السلعة والخدمات وبالتالي يسهم في الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية. ولذلك تهتم إمارة أبوظبي اهتماماً كبيراً بالطرق باعتبارها الشرايين التي عن طريقها يتم تغذية أنحاء الإمارة جميعها بحاجتها من السلع والخدمات وتسهم في تنشيط الحركة الإنتاجية والتجارية.

وتمثّل الطرق شرايين الحياة الحديثة، ويقاس تقدّم الأمم بمدى ما تملكه من شبكات الطرق الحديثة. وقد كان من الطبيعي مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته إمارة أبوظبي أن يشهد قطاع النقل والمواصلات تطوراً سريعاً ومتلاحقاً لتسهيل الاتصال بين أرجاء الإمارة ومناطقها المختلفة وربطها بعضها ببعض، بالإضافة إلى الاتصال الخارجي بالدول المجاورة.

فقد اهتمت الإمارة بربط المدن بعضها ببعض بشبكة من الطرق الخارجية الحديثة ذات المسارات المتعددة بالإضافة إلى شبكة أخرى من الطرق داخل المدن الرئيسة والقرى تغطي أرجاء الإمارة كلّها.

وضمن استراتيجية الإمارة وضعت الخطط المرحلية لإنشاء شبكة مواصلات بريّة متميزة وخطوط للسكك الحديدية وما زالت هذه الخطط قيد التنفيذ. فهناك تطورات كبرى في حركة النقل البري، حيث ارتفع عدد المركبات المرخصة في إمارة أبوظبي منذ عام 2005 حتى عام 2011 بنسبة 190.9%، وهذه الزيادة حدثت بشكل تدريجي خلال تلك الأعوام.

جدول 7/6: عدد المركبات والآليات المرخصة حسب المنطقة

المنطقة	2005	2008	2009	2010	2011
إمارة أبوظبي	269,920	561,748	675,026	743,049	785,076
أبوظبي	172,291	386,853	471,502	521,270	554,196
العين	85,721	154,110	180,032	194,821	201,687
المنطقة الغربية	11,908	20,785	23,492	26,958	29,193

المصدر: وزارة الداخلية.

ي مجال النقل الجوي، فقد تمكّنت مطارات الإمارة من جذب الكثير من حركة الطيران نحوها، حيث يصل إلى مطار أبوظبي الدولي أكثر من 35 شركة طيران دولية والتي لها رحلات منتظمة إلى أكثر من 150 وجهة عالمية، بينما يمثّل طيران الاتحاد الناقل الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويقوم برحلات منتظمة ويتخذ من مطار أبوظبي الدولي مقراً له. كما تمكّنت موانئها البحرية من تنشيط التجارة الخارجية على المستويات جميعها. ويوجد في أبوظبي ثلاثة مطارات هي: مطار أبوظبي الدولي ومطار العين الدولي ومطار البطين، وهو مطار خاص لاستقبال كبار الزوّار. وقد بلغ إجمالي حركة الطائرات نحو 155.2 ألف رحلة عام 2012، بنسبة زيادة 95.8% على عام 2005، بينما بلغ عدد المسافرين من خلال مطارات الإمارة 15 مليون مسافر في عام 2012 وبنسبة زيادة مقدارها 166.7% على عام 2005.

جدول 6/8: حركة النقل الجوي وعدد الركاب وكميّات البضائع المشحونة لمطارات الإمارة

البيان	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حركة الطائرات	79,269	85,497	95,949	105,392	138,846	145,183	155,189
عدد المسافرين							
قادمون	2,517,133	3,363,617	4,494,980	4,758,659	5,458,716	6,210,403	7,355,912
مغادرون	2,501,320	3,281,827	4,265,255	4,684,131	5,387,127	6,121,919	7,348,030
عابرون	587,076	464,340	407,947	321,924	281,218	305,546	247,011
نقل البضائع (بالطن)							
وارد	113,178	165,763	187,741	204,778	229,428	254,664	306,354
صادر	101,941	154,125	169,067	176,608	210,144	227,377	263,109
حركة الطرود (بالطن							
وارد	807	699	1,066	1,860	2,113	2,158.00	2,411.00
صادر	776	1,189	1,096	1,923	2,411	3,241.00	3,637.00

المصدر: شركة أبوظبي للمطارات.

شكل 6/6: القادمون حسب إقليم المغادرة، 2012

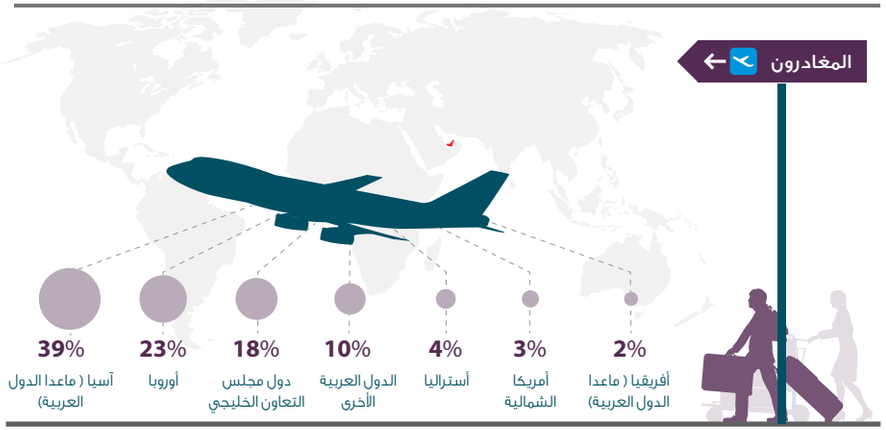

المصدر: شركة أبوظبي للمطارات.

شكل 6/6: المغادرون حسب إقليم المغادرة، 2012

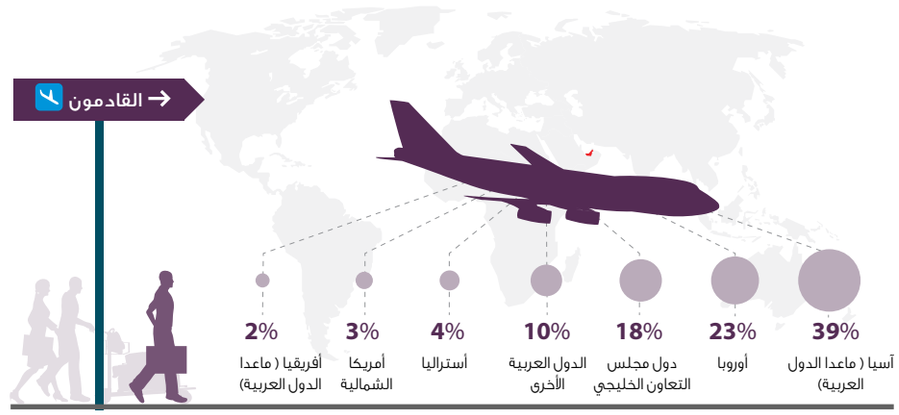

المصدر: شركة أبوظبي للمطارات.

أما بالنسبة إلى الموانئ فيوجد ميناء زايد وقد تمّ تجهيزه بأحدث المعدّات والأجهزة التقنية المتقدّمة لاستقبال السفن العملاقة، وميناء خليفة الذي يمثّل معلماً رئيساً في تطويرات البنية التحتية في إمارة أبوظبي. ويقدّم ميناء خليفة خدماته لنحو 17 من خطوط الشحن العالمية وأكثر من 18 خدمة مباشرة مع الاتصال بأكثر من 40 ميناءً إقليمياً وعالمياً، كما يعدّ هذا الميناء أول ميناء شبه آلي في منطقة الشرق الأوسط. ويكتسب ميناء خليفة أهميّته كبوابة تجارية لأبوظبي، قادرة على استيعاب حركة الحاويات المتزايدة من الإمارة وإليها.

جدول 9/6: أبرز المؤشرات الإحصائية لحركة البضائع والبواخر

البيان	2009	2010	2011	2012
عدد السفن	16,391	20,154	39,526	38,291
عدد الحاويات النمطية*				
المجموع	**530,271**	**521,156**	**767,713**	**787,048**
تفريغ	263,648	257,302	384,394	391,267
تحميل	266,623	263,854	383,319	395,781
البضائع العامة (بالطن المتري)				
المجموع	**4,914,168**	**6,046,722**	**8,638,766**	**9,393,265**
تفريغ	4,801,450	5,962,276	8,190,376	9,153,595
تحميل	112,718	84,446	178,390	239,670
عدد المركبات				
المجموع	**37,951**	**62,352**	**56,510**	**79,906**
تفريغ	37,078	61,910	56,318	79,184
تحميل	873	442	192	722

*تساوي الحاوية النمطية (20) قدماً.
المصدر: موانئ أبوظبي.

8/6 تقنية المعلومات والاتصالات

واكبت حكومة إمارة أبوظبي الثورة التقنية التي شهدتها السنوات السابقة، وذلك بإطلاق استراتيجية وطنية طموح تدفع جهود التنمية في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، وتشجّع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع المعرفة والتقنية المتطورة. وقد أثمر هذا الاهتمام عن ارتفاع عدد مشتركي خطوط الإنترنت الثابتة في إمارة أبوظبي من 8 مشتركين لكل 100 من السكان في عام 2009 الى 11 مشتركاً لكل 100 من السكان في عام 2012.

ويقدّم هذا الفصل أهم مؤشرات تقنية المعلومات والاتصالات في إمارة أبوظبي، حيث ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف المتحرّك بنسبة 18.9% مقارنة بعام 2009.

جدول 10/6: أهم إحصاءات تقنية المعلومات والاتصالات

المؤشرات	2009	2010	2011	2012*
حصّة النشاط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	4.5	3.0	2.3	2.2
حصّة النشاط (% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية)	8.1	5.9	5.3	5.0
الإنتاج الإجمالي للنشاط (% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)	5.2	3.9	3.1	3.0
تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)	0.3	0.3	0.8	0.7
تعويضات العاملين (مليون درهم)	4,185	4,740	4,924	5,234

*تقديرات أولية.
المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي.

وتؤكد مثل هذه الإحصاءات كيف تسعى إمارة أبوظبي إلى التقدّم بخطوات ثابتة من أجل التحوّل إلى حكومة متميّزة بتقديم خدمات رفيعة المستوى للمواطنين والمقيمين، وذلك بالتحوّل إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية.

جدول 11/6: مؤشرات نشاط تقنية المعلومات والاتصالات

المؤشرات	2009	2010	2011	2012
عدد مشتركي خطوط الإنترنت الثابتة لكل 100 من السكان	8	11	11	11
عدد مشتركي خطوط الهاتف الثابت لكل 100 من السكان	13	14	11	17
عدد مشتركي خطوط الهاتف المتحرّك لكل 100 من السكان	159	161	168	189
نسبة السكان الذين تشملهم تغطية شبكة الهاتف المتحرك	100	100	100	100

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات.

جدول 12/6: تعرفة خدمات الاتصالات

نوع الخدمة	Tariff			
	2009	2010	2011	2012
رسوم الاشتراك في خدمة الإنترنت فائقة السرعة الثابتة للأفراد (256 كيلوبايت/ثانية)	149	149	149	149
رسوم الاشتراك في خدمة الإنترنت فائقة السرعة الثابتة للمؤسسات (512 كيلوبايت/ثانية)	775	775	775	775
رسوم الاشتراك في خط الهاتف الثابت:				
منزلي	15	15	15	15
مؤسسات	50	50	50	50
الهاتف المتحرك – خدمة الدفع المسبق (100 دقيقة / شهر)	30	30	29	29

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات.

9/6 السياحة والفنادق

تتبوأ إمارة أبوظبي مكانة مرموقة ومتميّزة على الخريطة السياحية العالمية، حيث شهد القطاع السياحي في الإمارة نمواً وتطوراً نوعياً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، كما أصبح هذا القطاع يمتلك خصائص وقدرات تنافسية رفيعة المستوى والجودة وأصبح يحقق عوائد اقتصادية متزايدة، خاصة بعد إنشاء هيئة أبوظبي للسياحة عام 2004 التي أصبحت تلعب دوراً رئيساً في تعزيز مكانة أبوظبي سياحياً وتطوير البنية التحتية ورفع مستوى المنتج السياحي للإمارة.

لقد بدا واضحاً أن إمارة أبوظبي تنطلق باتجاه تنمية القطاع السياحي كأحد المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية المتكاملة وفي إطار خطة الإمارة لتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز نمو النشاط السياحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وتشهد إمارة أبوظبي طفرة سياحية كبرى ومتنوّعة تهدف إلى وضع الإمارة في مراكز متقدّمة على خريطة السياحة العالمية لما لهذا القطاع من أهميّة في دعم الاقتصاد وتنويعه وتحريك النمو وتنشيط المجالات الأخرى وتفعيلها. لقد بدأت بالفعل تظهر ملامح هذه الطفرة السياحية بوضوح، مع بروز العديد من المشروعات السياحية التي أطلقتها هيئة أبوظبي للسياحة، مستفيدة من العديد من المقوّمات الأساسية التي تتمتع بها إمارة أبوظبي من مناظر طبيعية جذابة تشهد عليها 400 كيلومتر من السواحل البكر، و200 جزيرة طبيعية وبحار دافئة ونظيفة تستوطنها حياة بحرية غنية، وواحات موغلة في القدم، وصحار شاسعة وتراث عريق لا يزال محتفظاً بألقه وأصالته، وعاصمة للبلاد تتصف بطابعها المعماري العالمي.

هذه الطفرة السياحية الكبرى تقودها هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة عبر أنشطتها الملحوظة في المشاركات المحلية والإقليمية والخارجية وتسويق أبوظبي كوجهة سياحية وتطوير المنتج السياحي وتنظيمه في الإمارة. وبوجود هذه الهيئة أخذت عناصر المنتج السياحي في أبوظبي تتكامل شيئا فشيئاً ضمن إطار عمل مؤسساتي متكامل، بدأ يعطي ثماره باكراً. وتؤدّي الهيئة اليوم دوراً رئيساً في تضافر الجهود للتسويق الدولي للإمارة من خلال التنسيق المباشر مع المؤسسات الفندقية والشركات السياحية وخطوط الطيران والجهات ذات الصلة من القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة القصيرة الماضية من عمرها، تطوّرت الهيئة لتصبح مؤسسة فاعلة ورائدة عالمياً وسجّلت حضوراً قوياً في عدد من أشهر معارض السفر الدولية وأسواقها، التي تمثّل ملتقيات وأسواقاً مهمّة تشارك فيها العديد من الجهات المهتمّة بصناعة السياحة وتستقطب وكالات السفر والشركات المتخصّصة من مختلف دول العالم.

كما تشهد الإمارة في الوقت الحاضر طفرة غير مسبوقة في عدد الفنادق والمتنزهات الترفيهية وأماكن التسلية والمراكز التجارية والمجمّعات السكنية الفخمة والمساكن ذات الواجهات المائية والمرافق الرياضية والترفيهية ومعارض الفنون والمتاحف التي تساهم جميعاً في زيادة عدد السياح القادمين إلى الإمارة لقضاء العطل. وقد بلغ عدد المنشآت الفندقية 130 منشأة عام 2012، حيث ارتفع عدد الغرف الفندقية بنسبة 3.5%، كما زاد عدد نزلاء الفنادق والشقق الفندقية بنسبة 13.1% عام 2011 مقارنة بعام 2012.

شكل 7/6: عدد نزلاء المنشآت الفندقية حسب السنة

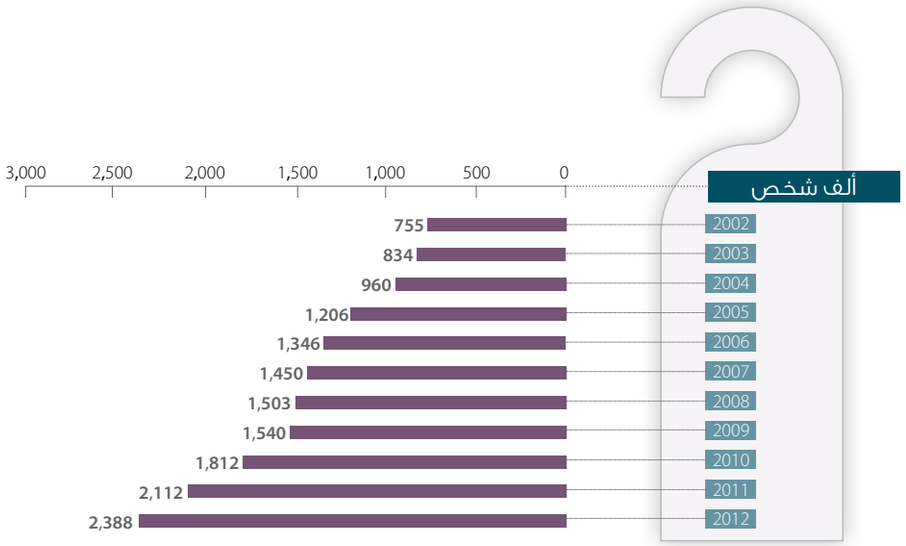

المصدر: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

تشير البيانات إلى ارتفاع أعداد النزلاء للجنسيات جميعها، وقد كانت أكبر زيادة في نسبة النزلاء من جنسيات الدول الأفريقية باستثناء الدول العربية وبنسبة زيادة بلغت 32.6% على عام 2011. كما ظهر واضحاً ارتفاع في أعداد ليالي الإقامة بنسبة 11.6% لإجمالي الليالي للجنسيات المختلفة، بينما انخفضت بنسبة 6% لأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وتشير البيانات كذلك إلى انخفاض طفيف لمتوسط مدة الإقامة من 2.97 ليلة عام 2011 إلى 2.93 ليلة عام 2012.

الشكل 8/6: إيرادات المنشآت الفندقية حسب السنة

المصدر: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

كّل إجمالي الإيرادات للفنادق والشقق الفندقية ارتفاعاً بنسبة 5.8% بين عامي 2011 و2012. وارتفع إجمالي إيرادات الطعام والشراب بنسبة 12.4%، كما ارتفعت إيرادات الغرف بنسبة 1.1%. وقد شكّلت إيرادات الغرف أعلى نسبة من الإيرادات، 52.9% و50.6%، تليها إيرادات الطعام والشراب بنسبتي 36.7% و38.9% من إجمالي الإيرادات خلال عامي 2011 و2012 على التوالي.

جدول 6/ 13: المؤشرات الرئيسة للمنشآت الفندقية

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المنشآت الفندقية	77	97	115	116	129	130
عدد الغرف	10,192	12,727	17,424	18,844	21,254	21,997
عدد النزلاء	1,449,625	1,502,954	1,540,258	1,812,011	2,111,611	2,388,023
عدد ليالي الإقامة	4,275,063	4,673,494	4,318,504	5,132,323	6,269,682	6,996,724
عدد الغرف الفندقية	3,385,944	3,766,822	3,389,335	3,943,006	4,728,983	5,158,206
متوسط مدة الإقامة (يوم)	2.95	3.11	2.80	2.83	2.97	2.93
عدد الغرف الفندقية المتاحة	3,313,952	3,433,982	4,593,832	6,184,263	6,864,194	7,933,070
عدد الغرف الفندقية المشغولة	2,698,951	2,871,192	3,315,477	3,999,674	4,728,940	5,172,765
معدّل الإشغال (%)	81.4	83.6	72.2	64.7	68.9	65.2
إيرادات الغرف (ألف درهم)	1,610,552	2,660,413	2,472,846	2,269,007	2,316,881	2,342,734
إيرادات الطعام والشراب (ألف درهم)	851,704	1,311,305	1,298,560	1,507,411	1,605,115	1,803,404
الإيرادات الأخرى (ألف درهم)	347,041	333,153	469,223	452,102	455,060	486,937
إجمالي الإيرادات (ألف درهم)	2,809,297	4,304,871	4,240,629	4,228,520	4,377,057	4,633,075
معدّل إيراد الغرف الفندقية (بالدرهم)	-	-	745.8	567.3	489.9	452.9
معدّل إيراد الغرفة المتاحة (بالدرهم)	-	-	538.3	366.9	337.5	295.31

المصدر: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

الفصل 7

1/7 الزراعة

من زار إمارة أبوظبي في الستينيات وأعاد زيارتها الآن لا بدّ من أن يصاب بالذهول عندما يدرك بأنه أمام معجزة حقيقية تتحقق على هذه الأرض.. فكيف تتحوّل الكثبان الرملية التي تنتشر على مدّ البصر إلى مزارع وحدائق وجنات خضراء! لقد كانت أراضي الإمارة عبارة عن صحراء قاحلة لا خضرة فيها ولا ماء باستثناء بعض الشجيرات الصحراوية مثل الغاف والسمر الموجودة في بعض السيوح بالإضافة إلى أشجار النخيل الموجودة في الواحات المتناثرة في عمق الصحراء وكان لحرارة الجو التي لا تطاق وملوحة التربة وانعدام المياه الطبيعية من الأمطار والمجاري الطبيعية الأثر الأكبر في مجرّد تلاشي أي فكرة لزراعة الأرض وتعميرها.

ولكن على الرغم من هذه الصعوبات والتحديات المناخية التي واجهت القطاع الزراعي في إمارة أبوظبي، فإن المسيرة الزراعية في الإمارة استطاعت قهر تلك الصعوبات والتحديات جميعها، وتسجيل إنجازات ملموسة، من خلال وضع الخطط والسياسات الطموحة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة على المدى البعيد، حيث أصبح القطاع الزراعي يمثّل إحدى الصور المشرقة للتقدّم الحضاري والاقتصادي في الإمارة.

لقد اهتمّت القيادة في إمارة أبوظبي بالنهوض بالقطاع الزراعي لمساهمته في تنويع مصادر الدخل وتعزيز مفهوم الأمن الغذائي، حيث يعدّ هذا القطاع المصدر الرئيس المزوّد للسلع الغذائية والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية، وذلك من خلال الاهتمام بزيادة الإنتاج وتشجيع استخدام الأساليب الزراعية غير التقليدية القائمة على تخفيض استهلاك المياه بتشجيع استخدام الطرق غير التقليدية في الزراعة، حيث بلغت مساحة الحيازات النباتية 752,839 دونماً، بعدد حيازات إجمالي يصل إلى 24,394 حيازة في عام 2012.

جدول 1/7: عدد الحيازات الزراعية ومساحتها

السنة	عدد الحيازات	مساحة الحيازات
2002	22,250	708,815
2003	22,795	718,644
2004	22,840	719,109
2005	23,704	739,686
2006	23,648	720,651
2007	23,198	703,748
2008	24,015	731,512
2009	24,097	737,957
2010	24,290	747,679
2011	24,394	752,839
2012	24,394	752,839

المصدر: جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

2/7 الثروة الحيوانية

تمثّل الثروة الحيوانية رافداً من روافد التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي، ولا سيّما أنها تعدّ مصدر دخل لسكان الريف والبادية، لذلك حظي هذا القطاع باهتمام بالغ من خلال الخطط والبرامج والسياسات المعتمدة. وقد شهدت الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في حجمها نتيجة التحسّن الملموس في نوعية الخدمات الطبية البيطرية المقدّمة من قبل قطاع البيطرة في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وكفاءتها، حيث تضطلع العيادات البيطرية –الثابتة والمتنقّلة– المنتشرة في ربوع الإمارة والمدعومة بعدد من المختبرات البيطرية بمهام عدة منها العلاج وتحصين الحيوانات والطيور ضد الأمراض والأوبئة.

ونتيجة للاهتمام الذي حظي به هذا القطاع وتسخير الإمكانات المادية في توفير الوسائل العلمية الحديثة لرعايته وتنميته فقد وصل عدد الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي إلى نحو 2,921,698 رأساً من الضأن والماعز والأبقار والجمال عام 2012، بالإضافة إلى الخيول وطائفة متنوعة من الحيوانات الأخرى.

جدول 2/7: أعداد الثروة الحيوانية

السنة	المجموع	ضان وماعز	أبقار	جمال
2002	**1,752,519**	1,454,290	14,624	283,605
2003	**1,686,716**	1,401,964	15,392	269,360
2004	**2,134,822**	1,827,419	20,425	286,978
2005	**2,078,608**	1,761,713	30,630	286,265
2006	**2,215,552**	1,876,054	33,430	306,068
2007	**2,519,841**	2,127,604	38,900	353,337
2008	**2,377,777**	1,998,280	42,596	336,901
2009	**2,726,671**	2,305,603	42,992	378,076
2010	**2,357,065**	2,041,902	39,778	275,385
2011	**2,397,892**	2,080,623	39,692	277,577
2012	**2,921,698**	2,551,432	40,046	330,220

المصدر: جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

لقد كان لاكتمال البنية الأساسية لسلامة الوضع الصحي للصحة الحيوانية في الإمارة والإمكانات الخدمية البيطرية المتميّزة المقدّمة لهذا القطاع الأثر الفعّال في جذب كثير من المستثمرين للدخول في مشروعات إنتاجية خاصة في مجال مزارع الألبان والدواجن والتسمين. في إطار الاهتمام المتزايد بالقطاع الزراعي بمفهومه الشامل، ازدهرت صناعة الدواجن والألبان في إمارة أبوظبي في السنوات الأخيرة بصورة ملموسة وحُدّثت أساليبها الإنتاجية، وكان هذا الازدهار ثمرة الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الموجّهة للتنمية الزراعية عامة، وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني والداجني على وجه الخصوص، حيث تمّ إنشاء العديد من مزارع الأبقار المخصّصة لإنتاج الحليب ومزارع الدواجن الحديثة الأمر الذي انعكس إيجابياً على التطور في إنتاج الحليب والبيض ولحوم الدواجن، وساهم ذلك في الارتقاء بالوضع الغذائي في الإمارة ووفّر جانباً مهماً من احتياجات الفرد من البروتين الحيواني عالي الجودة. وقد بلغ عدد مزارع الدواجن 13 مزرعة بلغت إنتاجيتها من اللحم 17101 طن والبيض 203 ملايين بيضة عام 2012. أما مزارع الأبقار فهناك 13 مزرعة بلغ إنتاجها من الحليب الطازج نحو 80540 طناً عام 2012.

3/7 الثروة السمكية

تمتلك إمارة أبوظبي شريطاً ساحلياً يزيد طوله على 500 كيلومتر وهو غني بالأسماك والأحياء البحرية، وتنتشر في مياهها الإقليمية ما يزيد على 200 جزيرة مختلفة الأحجام ومتنوعة الطبيعة ومتفاوتة في الأهميّة التاريخية والاقتصادية. وقد أدّى الموقع الجغرافي لإمارة أبوظبي إلى أن يشكّل صيد الأسماك جزءاً رئيساً من النشاط الاقتصادي، حيث تعدّ سواحل الإمارة مصدراً أساسياً لتلبية احتياجات السكان من الأسماك، العنصر الأساسي في غذاء مواطني المناطق الساحلية، كما تعدّ الثروة السمكية من أهم الثروات الاقتصادية المتجدّدة ومصدراً مهماً للدخل القومي. ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية للإمارة إلى الاهتمام بقطاع الثروة السمكية ومعاونة الصيادين بتوفير القروض العينية الخاصة بمستلزمات الإنتاج السمكي، والخدمات المجانية لإصلاح المكائن البحرية للصيادين وصيانتها وتدريبهم وإرشادهم على طرق الصيد الحديثة التي تتضمّن زيادة إنتاجهم، ورفع مستوى معيشتهم بهدف تشجيعهم على التمسّك بمهن الآباء والأجداد. كما حرصت الإمارة على دراسة البيئة البحرية التي يعمل فيها الصياد، وإجراء بعض المسوحات البحرية لتحديد أنواع الأسماك وتحديد كميّاتها وكذلك تحديد مواقع توالد الأسماك ومواسمها لتحديد فترات منع صيدها ومواقع هذا المنع، بالإضافة إلى تحديد خطوط هجرة الأسماك وحماية الثروة السمكية والحفاظ عليها من الاستغلال الجائر.

ويعدّ قطاع الثروة السمكية الرافد الثاني للإنتاج الغذائي في إمارة أبوظبي، حيث يحظى هذا القطاع بنصيب وافر من الدعم والاهتمام، حيث أصبحت الإمارة مكتفية ذاتياً من الأسماك الطازجة والمبرّدة، وقد بلغت كميّة الأسماك المصطادة 4,399 طناً، تقدّر قيمتها بنحو 80.8 مليون درهم في عام 2012.

4/7 حماية البيئة

لقد كان هناك إدراك عميق وباكر لدى القيادة العليا لأهميّة حماية البيئة، باعتبارها مطلباً أساسياً لتحقيق نمو مستدام ومتوازن وشامل. ودلالات ذلك واضحة من المساحات الواسعة من الغابات والمزارع والحدائق وملايين الأشجار والنباتات من كل الأنواع التي باتت تنتشر بصورة متزايدة ومستمرة وسط الأراضي الصحراوية وتقف اليوم شاهداً على ضخامة الجهد المبذول وعلى عظمة الإنجاز الذي تحقق، حيث تغطي الغابات والزراعة والمتنزهات الترفيهية ما يزيد على 6% من المساحة الإجمالية لإمارة أبوظبي.

وبرغم كونها من أكبر مصدّري النفط في العالم، فإن أبوظبي تعدّ سبّاقة في تبنّي مصادر الطاقة المتجدّدة حيث تقود الجهود العالمية الرّامية نحو التحوّل إلى استخدام الطاقة النظيفة. كما خطت الإمارة خطوة مهمّة في دفاعها عن البيئة حينما أطلقت مبادرة طموحةً في مجال الطاقة المتجدّدة وهي «مبادرة مصدر»، التي تسعى من خلالها إلى خفض الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية التي تعدّ المسؤولة الرئيسة عن زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وظاهرة الاحتباس الحراري والتغيّرات المناخية.

5/7 التنوّع الحيوي

لقد أكسب الاهتمام بقضايا البيئة إمارة أبوظبي شهرة عالمية ومكانة دولية مرموقة، خاصة في ميادين الحفاظ على الطبيعة ومكافحة التصحر وتنمية الحياة البرية والبحرية وإقامة المحميّات الطبيعية وتشجيع البحوث العالمية للحفاظ على أنواع متعددة من الحيوانات النادرة المهدّدة بالانقراض عالمياً مثل غزال المها والنمر العربي وأبقار البحر والسلاحف الخضراء، ودعمها، وكذلك البرامج المتقدّمة باستخدام أحدث التكنولوجيا لتكاثر الطيور البرية من بينها الصقور والحبارى.

وقد حرصت أبوظبي على الحفاظ على التنوّع الحيوي وإنقاذ الأنواع المهدّدة بالانقراض من خلال رسم سياسات وتحسين ممارسات حماية البيئة. حيث يوجد في الإمارة ثلاث مناطق محميّة معلنة رسمياً بمساحة إجمالية تبلغ 6,306 كيلومترات مربعة إلى جانب محميّات عدّة أخرى مقترحة ما زالت قيد انتظار الإعلان الرسمي. وتشكّل هذه المحميّات الثلاثة نحو 5% من المساحة الإجمالية لإمارة أبوظبي، في حين يبلغ إجمالي مساحة المحميّات المعلنة والمقترحة معاً 15,357 كيلومتراً مربعاً أي بنسبة 13.2% من إجمالي مساحة إمارة أبوظبي.

جدول 3/7: كميّة الأسماك المصطادة وقيمتها

الكميّة: طن، القيمة: مليون درهم

السنة	الكميّة	القيمة
2002	8,184	47.5
2003	9,042	74.4
2004	6,658	48.9
2005	6,942	49.5
2006	5,831	60.7
2007	5,337	63.2
2008	5,363	74.6
2009	5,977	104.8
2010	6,333	124.4
2011	3,922	69.4
2012	4,399	80.8

المصدر: هيئة البيئة – أبوظبي.

شكل 1/7: مواقع المحميّات البرية والبحرية المعلنة رسمياً والمقترحة، 2012

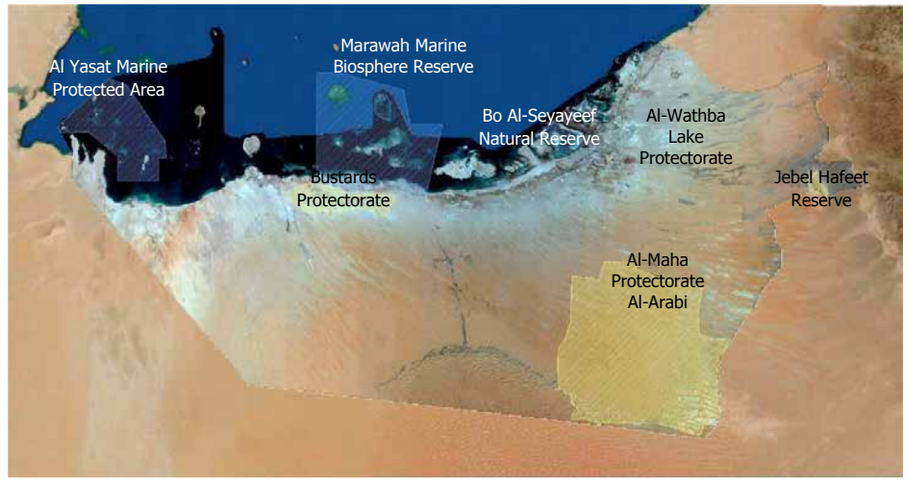

المصدر: البوابة الجيومكانية لإمارة أبوظبي، مركز الإحصاء – أبوظبي.

ويوجد في إمارة أبوظبي نحو 793 نوعاً من الكائنات الحيّة المسجّلة (برياً وبحرياً) وذلك باستثناء اللافقاريات (مفصليات الأرجل) حسب آخر تحديث تمّ في منتصف عام 2012. وتشير الدراسات إلى وجود أكثر من 2,000 نوع مسجّل لمفصليات الأرجل البرية تشكّل الحشرات الغالبية العظمى منها بنسبة 96%، في حين تمّ تسجيل 414 نوعاً من النباتات الوعائية في الإمارة.

جدول رقم 4/7: إجمالي عدد الأنواع المعروفة والمهدّدة (أ)، 2012

الطائفة	إجمالي عدد الأنواع المعروفة	إجمالي عدد الأنواع المهدّدة
الأسماك	247	10
الطيور(ب)	420	15
الزواحف(ب)	70	5
البرمائيات	2	0
الثدييات(ب)	54	16
المجموع	**793**	**46**
مفصليات الأرجل (برية)	>2000	-
النباتات الوعائية(ب)	414	9

(أ) تشمل الأنواع المدرجة ضمن الفئات المهدّدة عالمياً و/أو محلياً حسب القائمة الحمراء.
(ب) تشمل الأنواع البرية والمائية.
المصدر: هيئة البيئة – أبوظبي.

www.scad.ae

info@scad.ae

P.O. Box: 6036, Abu Dhabi, U.A.E.

adstatistics